الجمهورية اليمنية
وزارة الأشغال العامة والطرق
قطاع الإسكان والتنمية الحضرية

تقرير متابعة الخطة الحضرية والإستراتيجية الوطنية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2019-2024

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وزارة الاشغال العامة والطرق

MINISTRY OF PUBLIC WORKS AND ROADS

تقرير متابعة مؤشرات الخطة الحضرية الجديدة والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لليمن (2019-2024)

يوليو 2025

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحتويات	الصفحة

المقدمة 4

أبرز التحديات التي تواجه إعداد المؤشرات في اليمن..... 4

الصراعات وتحديات تنموية جسيمة في اليمن..... 6

إعداد التقرير ومنهجيته..... 7

تحديث البيانات..... 7

التحديات التي واجهت إعداد التقرير..... 7

مؤشرات الخطة الحضرية الجديدة والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لليمن (2019-2024)..... 8

القضاء على الفقر..... 8

استهلاك الأراضي والنمو السكاني..... 10

الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية..... 12

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل..... 15

خدمات مياه الشرب والصرف الصحي المدارة بأمان..... 16

القضاء على الجوع..... 18

ضمان الوصول إلى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات..... 20

تعزيز الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة في اليمن: واقع وتحديات..... 21

أمن الحيازة في اليمن..... 21

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السياسات الإسكانية..... 25

ضمان الحصول على سكن لائق ميسور التكلفة..... 26

إجراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ..... 28

المناطق الطبيعية الساحلي المحمية..... 29

الصحة والرفاهية..... 32

المساواة بين الجنسين..... 33

العمل اللائق والنمو الاقتصادي..... 33

الصناعة والابتكار والبنية التحتية..... 35

الحد من عدم المساواة..... 35

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف..... 36

أولويات التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة..... 37

الأولويات قصيرة الأجل..... 37

الأولويات متوسطة الأجل..... 37

الأولويات طويلة الأجل..... 39

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقدمة:

يشهد اليمن تحولات حضرية وديموغرافية سريعة أدت إلى تحديات كبيرة في مجالات الإسكان والبنية التحتية والخدمات الحضرية. وقد تفاقمت هذه التحديات بشكل خاص منذ عام 2011 مع ثورات الربيع العربي، وتصاعدت حدة الأزمات بانفجار المواجهة المسلحة في عام 2015. نتج عن هذا الصراع أزمات أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية أدت إلى انقسام البلاد، ونتج عن هذا الصراع سيطرة مليشيات الحوثي على ما كان يعرف سابقاً باليمن الشمالي وسيطرة الشرعية المعترف بها دولياً على ما كان يعرف سابقاً باليمن الجنوبي مما عزل المدن والمناطق العمرانية، وجعل المنظمات والمؤسسات الدولية هي الوسيلة الوحيدة للتواصل وتبادل التقارير، والتي كانت مصدراً مهماً لإعداد المؤشرات، إلى جانب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

في ظل هذه التحديات الاستثنائية، تشكل "الخطة الحضرية الجديدة والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030" خريطة طريق حيوية لإعادة بناء المدن وتعزيز صمودها. تعتبر "المؤشرات" عنصراً أساسياً لهذه الخطة، حيث تحول الأهداف الاستراتيجية إلى أدوات قياس عملية تمكن من رصد التقدم وتوجيه الموارد نحو الأولويات الملحة.

من أبرز التحديات التي تواجه إعداد المؤشرات في اليمن:

- تدهور غير مسبوق في البنى التحتية، حيث تشير التقديرات إلى أن 70% منها مدمرة أو متضررة.
- نزوح داخلي لأكثر من 4.5 مليون شخص، مما فاقم أزمة السكن الآمن.
- تقلص المساحات الخضراء وتدهور الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والطاقة.

في هذا السياق، لا تقتصر المؤشرات على قياس التطور فحسب، بل تُصمم أيضاً لمراقبة جهود إعادة الإعمار العاجلة وحماية الفئات المهمشة، مع ضمان توافقها مع الأجندتين العربية (الميثاق الحضري العربي) والعالمية (أهداف التنمية المستدامة 2030). لذلك، تبرز الحاجة إلى تطوير مؤشرات متخصصة ودقيقة ترصد إعادة إعمار المناطق المتضررة ودعم النازحين (كمثال: نسبة إعادة تأهيل المساكن المتضررة)، ومؤشرات تركز على التكيف مع الكوارث (كمثال: نسبة المدن المزودة بأنظمة إنذار مبكر للفيضانات). على الرغم من صعوبة جمع البيانات في ظل الظروف الراهنة، تظل مؤشرات الخطة الحضرية أداة لا غنى عنها لتحويل الرؤية إلى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واقع. إن تصميمها المرن، القائم على أولويات إعادة الإعمار، والعدالة الاجتماعية، والتكيف البيئي، يمكن اليمن من بناء مدن قادرة على تحدي الأزمات وإرساء أسس لمستقبل حضري مستدام.

يشهد اليمن مرحلة استثنائية وظروفاً بالغة التعقيد على مدار السنوات العشر الماضية نتيجة للانقلاب الذي قادته مليشيا الحوثي. لقد أدت تداعيات هذه الحرب إلى انهيار الدولة وتحويل مسار التنمية والنمو إلى السلب لسنوات طويلة، وتراجعت اليمن في جميع المؤشرات الدولية الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية. ومع ذلك، ورغم هذا الواقع الصعب، شكل صمود اليمنيين وتماسكهم، إلى جانب الدعم الصادق من الأشقاء والأصدقاء، الركيزة الأساسية لتطبيع الوضع واستعادة النظام والاستقرار واستئناف بناء مؤسسات الدولة.

مع استمرار الحرب والظروف الاقتصادية الصعبة، تُبذل جهود حثيثة لاستعادة البناء والتنمية. هناك إجماع وطني على تعزيز عمل المؤسسات وتطوير أدواتها للتفاعل مع العالم والاندماج في رؤى التطور والازدهار لدول المنطقة والعالم، ومعالجة تداعيات الحرب.

يمثل الملف الاقتصادي أولوية قصوى في أجندة الحكومة وبرنامجها العام، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الصمود الاقتصادي. وقد وضعت الحكومة خمس أولويات رئيسية للمرحلة القادمة:

- استعادة الدولة وتحقيق السلام المستدام.
- مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.
- تحقيق الإصلاح المالي والإداري.
- تطوير الموارد الاقتصادية.
- تعظيم الاستفادة من المساعدات والمنح الخارجية وتوجيهها وفق احتياجات وأولويات الحكومة.

من خلال هذه الأولويات الخمس، تسعى الحكومة لتحقيق تقدم ملموس وواضح نحو أهداف التنمية المستدامة، وتلتزم بتسخير كافة الطاقات الممكنة لهذا الغرض.

يأتي إعداد تقرير متابعة مؤشرات الخطة الحضرية الجديدة والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (2019-2024) كثمرة لجهود مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء اليمن التنمويين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا. ويؤكد هذا التقرير على أهمية الشراكة ويدشن مرحلة جديدة من العمل التنموي البناء والخلاق، بهدف استقرار اليمن واستعادة الاقتصاد عافيته والتنمية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاقتصادية والاجتماعية زخمها ومسارها الصحيح. تحتل أجندة التنمية المستدامة 2030 مكانة متقدمة في صميم الخطط التنموية والبرامج الحكومية.

تعاني اليمن من حرب مستمرة منذ عشر سنوات، أدت إلى تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية، وتدهور حاد في منظومة الخدمات العامة، وانكماش غير مسبوق في النشاط الاقتصادي. فقد الاقتصاد أكثر من 50% من ناتجه القومي، وتدهورت القوة الشرائية للعملة الوطنية، مما انعكس سلباً على مستوى معيشة السكان، وأصبح حوالي 80% من السكان تحت خط الفقر. كما أن هناك تداعيات سلبية على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وعلى مستقبل الأجيال القادمة، مما أضاع فرصاً كبيرة على الاقتصاد الوطني وأدى إلى تراجع مؤشرات التنمية لسنوات عديدة، وقوض فرص التقدم في تحقيق إنجازات ملموسة في أهداف التنمية المستدامة.

الصراعات وتحديات تنموية جسيمة في اليمن:

لقد أدى الصراع إلى تحديات تنموية جسيمة في اليمن. ففي 21 سبتمبر 2014، أدى انقلاب المليشيا الحوثية إلى حرب دمرت البنية التحتية، وأسفرت عن مقتل عشرات الآلاف، ونزوح 4.5 مليون شخص. فقد اليمن ما يقرب من عقدين من مكاسب التنمية، وحُرم أكثر من 80% من السكان من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. كما أدت الحرب إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنحو النصف، وخسر الاقتصاد أكثر من 126 مليار دولار. توقف إنتاج النفط والغاز، وارتفع الدين المحلي والخارجي بسبب عدم قدرة الحكومة على سداد الديون المستحقة. نظراً لأن اليمن يستورد معظم احتياجاته الغذائية، فقد أثر انعدام الأمن الغذائي على أكثر من 60% من السكان، واليوم يحتاج 80% من السكان إلى المساعدة الإنسانية. في الوقت نفسه، تتفاقم هذه التحديات الداخلية بفعل تداعيات الأزمات الدولية مثل جائحة كوفيد-19، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وارتفاع أسعار الطاقة، وضعف سلاسل التوريد، وتغير المناخ. في ظل هذه الأزمات، من غير المرجح أن يحقق اليمن أياً من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

تجدر الإشارة إلى أن اليمن، قبل عام 2015، كان قد أحرز تقدماً في الحد من الفقر والبطالة، وتحسين الصحة والتعليم، وتشجيع القطاع الخاص، وتمكين النساء والشباب، وتعزيز الشراكات في إطار أهداف التنمية الألفية. ومع ذلك، قضى الصراع على الكثير من هذه المكاسب، مما أدى إلى تراجع التنمية البشرية بأكثر من عقدين من الزمن. على الرغم من تراجع الأعمال العدائية في السنوات الأخيرة، فإن الأضرار التي تكبدتها البلاد حتى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الآن ستشكل تحدياً كبيراً في مسار تحسين التنمية، حيث تقدر احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بما يتراوح بين 20 و 25 مليار دولار.

إعداد التقرير ومنهجيته:

أُعد هذا التقرير الوطني للجمهورية اليمنية بمشاركة واسعة من مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والسلطات والمجتمعات المحلية، والمجتمع الدولي. وقد نُظمت مشاورات مع أصحاب المصلحة في مختلف مناطق اليمن.

خلال إعداد المؤشرات، تم التواصل مع الجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة المياه والبيئة، وعدد من المؤسسات ذات العلاقة. كما تم الاستفادة من التقارير الصادرة عن المنظمات والمؤسسات الدولية. ومع ذلك، فإن غالبية البيانات التي جُمعت ودُونت قد تكون غير دقيقة، نظراً لعدم إتاحة البيانات الرسمية للجميع، وكونها قديمة وغير محدثة بسبب الأوضاع الراهنة في البلاد. بعض هذه البيانات كانت لعام واحد فقط، وليست لجميع الأعوام المطلوبة، مما يتطلب جهداً مستقبلياً للحصول على المعلومات الخاصة ببقية الأعوام وتضمينها في التقرير النهائي. كما أن بعض المؤشرات لا تتوفر لها أرقام بيانات، بل تكتفي بسرد إنشائي أو شرح لحالتها، وسيتم متابعة توفير هذه البيانات لاحقاً.

تحديث البيانات:

حالياً لا يوجد أي تحديث للبيانات من قبل الأجهزة الحكومية ذات العلاقة، وكذلك في المنظمات والمؤسسات الدولية، إما لعدم توفر الإمكانيات المادية أو لعدم القدرة على الوصول إلى البيانات من الجهات المعنية.

التحديات التي واجهت إعداد التقرير:

يُعد نقص البيانات الإحصائية الدقيقة أحد أكبر التحديات التي واجهت إعداد التقرير الطوعي الوطني وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، خاصة منذ عام 2015. فقد حالت ظروف الصراع والحرب دون إجراء المسوحات الميدانية، فضلاً عن نقص الإمكانات الفنية الإحصائية حالياً. إضافة إلى ذلك، هناك تدني في مستوى الوعي بأهداف التنمية المستدامة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد تعامل الفريق الفني لإعداد التقرير مع هذه التحديات من خلال الاعتماد على مصادر البيانات الدولية، واستخدام تقنيات التقدير في حال عدم توفر بيانات حديثة، وعقد ورش عمل تشاورية مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مؤشرات الخطة الحضرية الجديدة والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لليمن (2019-2024)

القضاء على الفقر:

يُعد القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان الهدف الأول ضمن أهداف التنمية المستدامة، وله أهمية بالغة في تخفيف المعاناة الإنسانية وتحقيق العديد من الأهداف الأخرى. يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بالجوع والصحة والتعليم وعدم القدرة على الوصول إلى العديد من الخدمات الأساسية، وبالتالي فهو متداخل مع العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

كان الفقر في اليمن في ازدياد حتى قبل فترة أهداف التنمية المستدامة، وذلك بسبب بطء النمو الاقتصادي ومحدودية فرص العمل ونشاط القطاع الخاص حيث ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني من 35% في عام 2005 إلى 42% في عام 2009. بعد ثورة الربيع العربي في عام 2011، تعطل الاقتصاد وفقد العديد من اليمنيين أعمالهم، بالإضافة إلى عودة العديد منهم من مواقع الاغتراب، خاصة الإقليمية، لأسباب مختلفة، حيث كانت تحويلاتهم تمثل حوالي عُشر الناتج المحلي الإجمالي. وكنتيجة لذلك، ازداد الفقر ليشمل أكثر من نصف السكان. في الوقت نفسه، ازداد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع حسب التصنيف الدولي تدريجياً من 8% في عام 1998 إلى 10.5% في عام 2010، ثم بشكل حاد في عام 2011.

على الرغم من محدودية البيانات، لا شك أن الصراع قد أدى إلى تدمير أجزاء كبيرة من البنية الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة أساساً، وخلق واقعاً اقتصادياً واجتماعياً مثقلاً بالمعاناة، وفقدان فرص العمل وسبل العيش. كما أدى إلى ارتفاع حاد آخر في معدلات الفقر وانكماش الاقتصاد بأكثر من النصف، بينما توقفت معظم الأنشطة التجارية والإنتاجية، وأغلقت الشركات، وارتفعت الأسعار، وانقطعت رواتب موظفي القطاع العام. بحلول خريف عام 2015، أفاد 45% من اليمنيين الذين شملهم الاستطلاع بأنهم فقدوا مصدر دخلهم الرئيسي نتيجة للصراع. وأشارت تقديرات نماذج المحاكاة المصغرة لمعدلات الفقر في السنوات الأولى للصراع إلى أن معدلات الفقر على جميع المستويات سترتفع ، في عام 2024، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً تقريراً عن الفقر متعدد الأبعاد في اليمن، خلص إلى أن 80% من اليمنيين يعانون من الحرمان من الخدمات الاجتماعية الأساسية. علاوة على ذلك، فإن هذا الفقر لا يعاني منه الجميع بالتساوي. كان الفقر متعدد الأبعاد أعلى بين سكان الريف منه بين سكان الحضر، وكذلك بين الأسر التي تضم أفراداً من ذوي الإعاقة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معامل جيني في اليمن (آخر البيانات المتاحة):

- تقديرات ما قبل الحرب (2014): كان حوالي 35.0 - 37.0 (مستوى متوسط من عدم المساواة).
- بعد الحرب (2018-2020): ارتفع إلى 40.0 - 45.0 أو أكثر بسبب:
- تدمير الاقتصاد وتركز الثروة في أيدي النخب.
- انتشار الفساد وانهيار الخدمات العامة.
- تفاقم الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية.[1]

تفسير الرقم (40.0 - 45.0):

أعلى من المتوسط العالمي (الذي يتراوح عادةً بين 30-35). يعكس تفاقم الأوضاع الاقتصادية بسبب الحرب.

نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي:

حسب أحدث البيانات المتاحة (عادةً من البنك الدولي أو الأمم المتحدة)، فإن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (1.90 دولار يومياً) في اليمن مرتفعة جداً بسبب الحرب المستمرة منذ عام 2015، والانهيار الاقتصادي، والأزمة الإنسانية.

تقديرات حديثة (2022-2023):

أكثر من 60% من السكان يعيشون تحت خط الفقر الدولي (1.90 دولار يومياً). بعض التقارير تشير إلى أن النسبة قد تصل إلى 80% إذا أُخذ في الاعتبار خط الفقر الأعلى (3.20 دولار يومياً) بسبب التضخم الحاد وانهيار العملة. 53% لعام 2022 (تقارير برنامج الأغذية / البنك الدولي). 80% لعام 2022[2]. نسبة الفقر في المناطق الريفية أعلى من المناطق الحضرية.

أسباب تفاقم الفقر في اليمن:

- الحرب الأهلية (منذ 2015) وتداعياتها على الاقتصاد والبنية التحتية.
- انهيار العملة المحلية (الريال اليمني)، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير.

---

[1] البنك الدولي (آخر تقرير يشير إلى ارتفاع عدم المساواة بعد 2015).
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يذكر أن الأزمة زادت من تفاوت الدخل.
تقارير محلية تشير إلى أن النخب الحاكمة والمتجرين بالحرب يزيدون ثراءً بينما يعاني معظم الشعب من الفقر المدقع
[2] تقارير الأمم المتحدة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- توقف الرواتب في الكثير من القطاعات الحكومية.
- ارتفاع معدلات البطالة وتدهور سبل العيش.
- النزوح الداخلي وتدمير المنازل والمرافق العامة.[3]

ملاحظة:

قد تكون الأرقام أعلى الآن (2024) بسبب استمرار الأزمة، لكن لا توجد بيانات دقيقة حديثة جداً بسبب صعوبة جمع المعلومات في ظل النزاع.

استهلاك الأراضي والنمو السكاني:

تعكس نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل نمو السكان في اليمن كفاءة استخدام الأراضي الحضرية والتحديات المرتبطة بالتوسع العمراني غير المخطط له. بناءً على المعلومات المتاحة، يمكن تحليل هذه النسبة في اليمن كالتالي:

معدل النمو السكاني في اليمن:

- وصل عدد السكان في اليمن إلى 33.7 مليون نسمة في عام 2021، مع توقعات بأن يصل إلى 53 مليوناً بحلول عام 2031 و60 مليوناً بحلول عام 2050.

- يبلغ معدل النمو السكاني حوالي 3.02% حسب تعداد عام 2004، بينما تشير تقديرات أخرى إلى أنه يتراوح بين 3.5% و3.7%، وذلك بسبب ارتفاع معدل المواليد الذي يُعد من أعلى المعدلات في العالم.

استهلاك الأراضي والتوسع الحضري:

يواجه اليمن تحدياً كبيراً في التوسع العمراني الغير منظم، حيث تزداد الكثافة السكانية.أن اليمن لديه ناتج قومي منخفض ويعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية (مثل النفط)، مما قد يشير إلى بصمة مادية عالية لكل وحدة ناتج مقارنة بالدول ذات التنوع الصناعي الأكبر، كما أدى الصراع المستمر إلى تدهور البنية التحتية، مما يزيد

[3] البنك الدولي (آخر تقرير يشير إلى أن اليمن من بين أكثر الدول معاناة من الفقر) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) تحذر من مجاعة في بعض المناطق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من هدر الموارد ويقلل الكفاءة. حيث تشير الدراسات إلى أن 29% من السكان يعيشون في المدن، بينما 71% في الأرياف، مما يزيد الضغط على البنية التحتية الحضرية، مما يؤدي التوسع العمراني في المدن الكبرى مثل صنعاء (بمعدل نمو سنوي 5.55%) وعدن (3.79%) إلى استهلاك سريع للأراضي الزراعية والمفتوحة.

يُعد هذا المؤشر مرتفعاً بسبب التوسع العمراني العشوائي، حيث تتحول الأراضي الزراعية والبيئية إلى مناطق سكنية دون تخطيط. ضعف البنية التحتية، مما يزيد من عدم الكفاءة في استخدام الأراضي. تشير الأدلة إلى أن المدن المتراصة أكثر كفاءة في استخدام الأراضي، لكن اليمن يعاني من انتشار العشوائيات والزحف العمراني غير المنظم.

التحديات والآثار:

- الضغط على الموارد: يفوق النمو السكاني السريع قدرة المدن على توفير الخدمات مثل المياه والصرف الصحي.

- تدهور الأراضي الزراعية: يتم تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية بسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

- ارتفاع تكلفة الخدمات: يزيد التوسع غير المخطط له من تكلفة تقديم الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والصحة.

الخلاصة:

إن نسبة استهلاك الأراضي إلى النمو السكاني في اليمن مرتفعة بسبب النمو السكاني السريع والتوسع العمراني غير الفعال ويؤدي هذا إلى ضغوط كبيرة على الموارد والبنية التحتية، مما يتطلب تدخلات عاجلة لتحسين كفاءة استخدام الأراضي وتقليل الآثار السلبية للتحضر غير المنظم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية:

أقل من 3% من المساحات الحضرية مخصصة للاستخدام العام، مقارنة بحد أدنى موصى به عالمياً بنسبة 15% [4]للفترة 2016-2020. كما ان 1% فقط من المساحات العامة مجهزة بمنحدرات أو مرافق لذوي الإعاقة[5]

الاختلالات بين المناطق الريفية والحضرية:

توجد اختلالات كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية في الحصول ليس فقط على الدخل ولكن أيضا على الخدمات الأساسية. يبلغ معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية في المناطق الحضرية 50.7% وهو ضعف معدل الالتحاق في المناطق الريفية 27%. وعلاوة على ذلك، تؤدي هذه الفوارق الجغرافية إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين فعلى سبيل المثال يزيد معدل التحاق الفتيان في المناطق الحضرية بنسبة 60% عن الفتيان في المناطق الريفية 48.1 % و 30.1 % على التوالي، في حين أنه يزيد بنسبة 125 % بين الفتيات في المناطق الحضرية والريفية 53.6% و23.8 %.

بالإضافة إلى أوجه عدم المساواة الكبيرة داخل البلاد. تعد اليمن واحدة من الدول الفقيرة نتيجة لقدر كبير من عدم المساواة بين البلدان من أجل خفض جوانب عدم المساواة بين البلدان، ولكي يتمكن اليمن من متابعة أهداف التنمية المستدامة الأخرى هناك حاجة ماسة لتمويل خارجي كبير وهذا الأمر هو محط تركيز العديد من الغايات المرتبطة بالهدف العاشر. يحصل اليمن على بعض المساعدات الخارجية، فاستنادا إلى البيانات المتاحة، بلغ إجمالي تدفقات الموارد في عام 2021 ، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الأخرى ما يقرب من 3.8 مليار دولار. ومع ذلك، فإن هذه التدفقات موجهة أساسا نحو الاحتياجات الإنسانية بدلا من تخصيصها لأغراض التنمية. وبينما تلعب التحويلات دوراً مهما في الاقتصاد أعلى بكثير من نسبة 3% المستهدفة. كمصدر للدخل للعديد من الأسر وكمصدر للعملة الأجنبية، فإن كلف التحويلات التي تصل إلى 5.16% من المبالغ المحولة هي أعلى بكثير من نسبة 3% المستهدفة.

المدن والمجتمعات المستدامة:

---

[4] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat

[5] اليونيسف للفترة 2018-2022

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يعيش غالبية اليمنيين في المناطق الريفية، لكن هناك توسع كبير في المناطق الحضرية حيث كان حوالي ربع السكان يعيشون في المناطق الحضرية في مطلع القرن وارتفعت هذه النسبة إلى ما يقرب من 40 % في عام 2022 واجهت المناطق الحضرية تحديات كبيرة منذ اندلاع الصراع. انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق العشوائية تدريجياً، من أكثر من 60% في عام 2000 إلى ما يقرب من 44% في عام 2018 ، ولكن ذلك التحول لم يكن بالسرعة الكافية من أجل التخلص من الأحياء العشوائية في المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك، أدى النزاع إلى نزوح جماعي للسكان حيث يفتقر نحو 4.5 مليون نازح داخليا إلى الخدمات الأساسية ويقيمون في مساكن غير مناسبة. هناك محدودية في البيانات الخاصة بالعديد من المؤشرات المتعلقة بجودة الحياة والتأثير البيئي في المناطق الحضرية في اليمن، ولكن من الواضح أن الظروف المعيشية قد تدهورت بشكل عام.

الطاقة الكهربائية:

تواجه الطاقة الكهربائية في اليمن تحديات كبيرة بسبب الصراع المستمر وانهيار البنية التحتية، مما أدى إلى اعتماد كبير على مصادر بديلة مثل الطاقة الشمسية. فيما يلي نظرة عامة على وضع الطاقة الكهربائية في اليمن بناءً على أحدث البيانات المتاحة:

القدرة التوليدية قبل الصراع:

قبل الحرب، كانت القدرة التوليدية المركبة لليمن تبلغ حوالي 1.5 غيغاواط، لكن القدرة الفعلية كانت تعمل بنسبة 67% فقط بسبب تدهور البنية التحتية وتقادم المحطات. وكانت محطة مأرب لتوليد الكهرباء (340 ميغاواط) أحدث مشروع استراتيجي قبل الأزمة.

الوضع الحالي (2024):

تعمل حالياً 32% فقط من السعة المتاحة (309 ميغاواط من أصل 960 ميغاواط) بسبب انهيار الشبكة الوطنية، حيث تعمل المحطات بشكل منفصل لتلبية الطلب المحلي. وتعتمد معظم المناطق على المولدات الخاصة وأنظمة الطاقة الشمسية بسبب انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة (حتى 20 ساعة يومياً في بعض المناطق مثل عدن).

الطاقة الشمسية كبديل رئيسي:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- يعتمد أكثر من 50% من اليمنيين على أنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة لتلبية احتياجاتهم اليومية مثل الإضاءة وتشغيل الأجهزة الكهربائية.

- تم تركيب أنظمة شمسية في 164 مرفقاً عاماً (مستشفيات، مدارس، إدارات محلية) بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

- نسبة الطاقة المتجددة لا تزال تشكل أقل من 5% [6]

المشاريع الجديدة:

تم إنشاء عدة محطات شمسية كبيرة بدعم إماراتي ودولي، مثل:

- محطة البريقة في عدن (120 ميغاواط).
- محطة شبوة (53 ميغاواط).
- محطات أبين والمهرة والضالع (25 ميغاواط مجتمعة).

التحديات المستقبلية:

لا يزال 90% من السكان يعانون من نقص الكهرباء الموثوقة، خاصة في المناطق الريفية حيث تصل نسبة الوصول إلى الكهرباء إلى 23% فقط. وتعتمد الحكومة على مشاريع الطاقة المتجددة وربط الشبكات الإقليمية لتحسين الوضع، لكن الأزمة الاقتصادية تعيق التطوير.

الطاقة الرخيصة والنظيفة:

تتمتع اليمن بإمكانيات عالية في مجال الطاقة المتجددة، خاصة من مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية. وقد توسع استخدام الطاقة الشمسية بشكل كبير منذ بدء الصراع بسبب محدودية الوصول إلى الشبكة الكهربائية العامة ونقص الوقود. على الرغم من أن هذه المشاريع تعتبر صغيرة ومحدودة في طاقتها الإنتاجية، إلا أنها تعكس أيضاً مستقبل المصادر المتجددة في اليمن.

في عام 2015، كان أقل من نصف سكان اليمن يحصلون على الكهرباء، وهو رقم ازداد سوءاً بمرور الوقت. أدى الصراع والحرب إلى تدمير البنية التحتية المادية وإلحاق أضرار بها بشكل مباشر، وأعاق أعمال الصيانة،

[6] منظمات إغاثية دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتسبب في نقص الوقود، وكل ذلك ساهم في إضعاف خدمات الكهرباء في البلاد. حتى أولئك الذين لديهم كهرباء، يعتمد نصفهم تقريباً على مولدات الديزل أو الألواح الشمسية بدلاً من الربط بالشبكة العامة.

خدمات الكهرباء الحكومية غير متوفرة تماماً في بعض المدن، ومحدودة في مدن أخرى بسبب زيادة الأحمال ونقص الطاقة ، في الوقت نفسه، من المتوقع أن يزداد الطلب على الطاقة مع ارتفاع درجات الحرارة بسبب التغيرات المناخية .

الخلاصة:

تعتمد اليمن حالياً على مزيج من المصادر المحدودة للكهرباء التقليدية والطاقة الشمسية، مع تركيز كبير على الحلول اللامركزية بسبب تدهور الشبكة الوطنية. تُعد الطاقة الشمسية الحل الأكثر فعالية لسد الفجوة الكهربائية على المدى القريب.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل

حالياً لا تتوفر بيانات حديثة ودقيقة عن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل في اليمن بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة التي تمر بها البلاد منذ سنوات، بما في ذلك الحرب المستمرة منذ عام 2015، وتفشي الفقر، وانهيار البنية التحتية.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يشهد الناتج المحلي انكماشاً حاداً خلال السنوات الاخيرة، حيث تراجع بأكثر من 50% بين عامي 2015 و2024 وفقاً لبعض التقديرات (مثل بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). في عام 2023، تشير بعض التقارير إلى تحسن طفيف في بعض القطاعات، لكن النمو لا يزال ضعيفاً أو سلبياً في بعض المناطق بسبب استمرار الصراع.

الناتج لكل عامل (Productivity per worker)

يعتمد الناتج لكل عامل على عدد العمالة الفعالة، والتي تأثرت بسبب:

- نزوح ملايين اليمنيين.
- تدمير البنية التحتية الإنتاجية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- انهيار القطاعات الرئيسية مثل النفط والزراعة.
- تشير بعض التقديرات غير الرسمية إلى أن الإنتاجية انخفضت بنسبة 30-40% منذ بداية الحرب.

توقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

لا توجد بيانات محدثة عن الناتج لكل عامل، لكن التوقعات تشير إلى أن النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي كان سلبياً أو قريباً من الصفر في معظم سنوات الحرب. في الفترة 2022-2023، كانت بعض التقديرات تشير إلى نمو ضعيف حوالي 1-2%، لكنه غير كافٍ لتعويض الخسائر السابقة.

الخلاصة:

- لا يوجد معدل نمو سنوي محدد ومعتمد لكل عامل بسبب نقص البيانات. كما ان الاقتصاد اليمني يعاني من ركود حاد، والإنتاجية في تراجع مستمر.بمعنى أي نمو محتمل حالياً يكون غير شامل ويعتمد على تحسن مؤقت في بعض المناطق الآمنة نسبياً.

خدمات مياه الشرب والصرف الصحي المدارة بأمان

لطالما واجهت اليمن تحديات جمة في توفير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وتوجد فجوة كبيرة بين سكان المناطق الريفية والحضرية في الحصول على هذه الخدمات. ففي المناطق الريفية، تنتشر التجمعات السكانية في مناطق يصعب الوصول إليها، وتكون تكلفة توفير الخدمات مرتفعة للغاية في حين أن التمويل محدود. وبالمقابل، كان التمويل الحكومي والخاص أكثر وفرة في المناطق الحضرية، إلا أن تقديم الخدمات يتسم بالتشتت بين مجموعة من الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص، كما أن النمو السكاني في المناطق الحضرية تجاوز القدرة على توفير وصلات جديدة للمياه ومصادر مستدامة لها.

تتفاقم تحديات البنية التحتية للمياه بسبب الإجهاد المائي. لقد تراجعت موارد المياه الجوفية في اليمن بسرعة، ومن المتوقع أن تستمر بسبب النمو السكاني والطلب والري. يستهلك قطاع الزراعة غالبية المياه المتاحة في اليمن، ويهدر الكثير منها بسبب عدم كفاءة الري.

وقد تفاقمت هذه التحديات القائمة بسبب الصراع الذي أثر على إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي من خلال تدمير البنية التحتية، وتشريد السكان، وتعطيل أعمال الصيانة والتوسع المستمرة. ووفقاً للبنك الدولي،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تضرر 38% من أصول المياه والصرف الصحي في البلاد بسبب الصراع اعتباراً من عام 2020، وأن أكثر بقليل من 70% من مرافق المياه في المدن التي شملها التقييم تعمل بشكل جزئي على الأقل.

نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المدارة بشكل آمن:

عادة ما يكون الحصول على خدمات الصرف الصحي متأخراً عن الحصول على المياه، وبالتالي فإن معدلات الحصول على خدمات الصرف الصحي منخفضة في اليمن. ففي عام 2023، يُقدر أن 22% فقط من السكان يحصلون على مصادر صرف صحي مُدارة بشكل آمن، بينما يحصل ما يقرب من النصف على خدمات أساسية على الأقل. وكما هو الحال مع الحصول على المياه، فمن المتوقع وفقاً لسيناريو المسار الحالي أن تظل معدلات الحصول على خدمات الصرف الصحي المدارة بشكل آمن على حالها في المستقبل القريب، في حين سيؤدي النمو السكاني والقيود المالية إلى استمرار انخفاض معدل الحصول على الخدمات الأساسية خلال العقد القادم.

وقد حددت الحكومة عدداً من التدخلات ذات الأولوية لتحسين المياه والصرف الصحي:

- وضع خطة تهدف إلى إعادة التوازن (الإغاثة - التعافي - التنمية).
- إجراء تحليل مستهدف لتحديد التدخلات الموجهة نحو الإصلاح، بما في ذلك تقييم الأضرار واحتياجات المؤسسات المحلية.
- تعزيز حقول المياه الحالية بتحلية مياه البحر لتخفيف فجوة خدمات المياه من 62% إلى 70% في المدن الكبرى.
- إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي إلى ما كانت عليه قبل الأزمة بنسبة 100%.
- مواكبة التنمية العمرانية في تمويل وإنشاء شبكات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية.
- تصميم التدخلات لحصاد مياه الأمطار للاستخدام المنزلي في إطار مشاريع المياه الريفية (تقييم الاحتياجات، ورسم خرائط التدخل، وحشد التمويل اللازم).
- برامج تحفيز الابتعاد عن زراعة المحاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه، مثل القات.
- استكشاف خيارات الاستخدام الأمثل للمياه السطحية.

لا توجد بيانات محددة أو إحصاءات حديثة تذكر نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المُدارة بأمان وخدمات الصرف الصحي في اليمن بشكل صريح في المصادر المقدمة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومع ذلك، يمكن استخلاص بعض المعلومات العامة ذات الصلة:

- نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بأمان 30% [7]
- المناطق الحضرية 40%.
- المناطق الريفية 15%.
- نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان 20% .[8]

الخلاصة

يُعتبر اليمن من الدول التي تواجه أزمات مائية حادة بسبب النزاع وندرة الاستثمار في البنية التحتية و تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن 3.6 مليار شخص عالمياً يفتقرون لخدمات الصرف الصحي المُدارة بأمان، ومنهم شريحة كبيرة في دول مثل اليمن حيث تفاقمت الأزمات الإنسانية الوضع. كما تؤكد منظمة الصحة العالمية أن غياب هذه الخدمات يرتبط بأمراض مثل الكوليرا والإسهال، وهي مشاكل متفشية في اليمن.

القضاء على الجوع:

كان الجوع والأمن الغذائي يمثلان مصدر قلق في اليمن حتى قبل الانقلاب والصراع الحالي، حيث أدى ارتفاع أسعار الغذاء المتزايد إلى صعوبة حصول العديد من الأسر على الطعام. لكن اندلاع الصراع في عام 2015 دفع بالبلاد إلى حافة المجاعة، إذ تضررت وتعطلت نظم إنتاج الغذاء وتوزيعه وتوقفت الواردات، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية. خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2018، ارتفعت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية من 29% إلى 43%. في السنوات الأخيرة، استقر هذا الاتجاه إلى حد ما، إلا أن الجوع وانعدام الأمن الغذائي أديا إلى تفاقم الوضع الإنساني لشريحة كبيرة من السكان في اليمن. حيث تشير

---

[7] اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية 2023.

[8] تقرير البنك المركزي الدولي 2022.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التقديرات إلى أن حوالي 17.4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في بداية عام 2022، بما في ذلك 5.6 مليون شخص يواجهون مستويات الطوارئ من حيث انعدام الأمن الغذائي الشديد.

يتعرض الأطفال الصغار بشكل خاص لخطر سوء التغذية، حيث عانى الأطفال بشكل غير متناسب من الآثار الناجمة عن الصراع على إمكانية الحصول على الغذاء، وكذلك على البنية التحتية والخدمات الصحية. في عام 2023، تشير التقديرات إلى أن 41% من الأطفال دون سن الخامسة (أي ما يعادل مليوني طفل) يعانون من سوء التغذية. ووفقاً لسيناريو المسار الحالي، من المتوقع أن تبقى مستويات الجوع لدى الأطفال على حالها خلال السنوات القليلة القادمة، في حين سيزداد عدد الأطفال الذين يعانون ليصل إلى 2.2 مليون بحلول عام 2030. في هذا السيناريو، سيظل ما يقرب من 24% من الأطفال يعانون من نقص التغذية حتى عام 2050. من ناحية أخرى، تشير التقديرات وفقاً لسيناريو "الدفعة التنموية" إلى أن الاتجاه المتزايد لمعدلات جوع الأطفال سوف ينخفض وتخف حدته، حيث ينخفض معدل سوء التغذية لدى الأطفال إلى أقل من 14% بحلول عام 2050. ورغم أن هذا السيناريو لا يحقق هدف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء التام على الجوع، إلا أنه سيسهم في تحسين التغذية لنحو مليون طفل مقارنة بالمسار الحالي.

بصرف النظر عن التحديات التي تواجه القطاع الزراعي، تعتمد اليمن على الواردات في تأمين الغالبية العظمى من احتياجاتها من المواد الغذائية، مما يجعل الأمن الغذائي والجوع في اليمن عرضة للتأثر الشديد بالاضطرابات العالمية وارتفاع الأسعار. وقد ساهمت الحرب والأزمات العالمية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير بسبب تأثر إمدادات الغذاء والنقل وتكاليف الطاقة وتدهور أسعار الصرف، مما جعل الحصول على الغذاء أمراً صعباً بالنسبة للعديد من الأسر اليمنية. وفي حين أن هناك مجالاً لتحسين الإنتاج الغذائي المحلي، إلا أن مشكلة الجوع في البلاد ليست مشكلة عرض فقط، بل إنها مشكلة تتعلق بإمكانية الحصول على الغذاء في المقام الأول.

يُعزى تفاقم الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إلى مجموعة من العوامل الهيكلية والعوامل التي تشكلت مؤخراً، بما في ذلك الزيادات العامة في الأسعار، وخاصة أسعار المواد الغذائية والوقود والمياه والأدوية؛ وتآكل الدخول الحقيقية؛ وفقدان مئات الآلاف من الوظائف الدائمة والمؤقتة في القطاع الخاص، مما أدى إلى فقدان مصادر الدخل الأساسية أو الوحيدة؛ والنزوح الداخلي لما يقرب من 4.5 مليون شخص من مناطقهم؛ وانقطاع الرواتب عن معظم موظفي الدولة لما يزيد عن ست سنوات في المناطق التي ليست تحت سيطرة الحكومة الشرعية؛ فضلاً عن تدهور الخدمات الأساسية وعدم وجود آليات للرعاية الاجتماعية للفئات الأكثر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ضعفاً والمتضررة من الصراع. فيما يلي التدخلات الموصى بها كأولويات لتحسين الأمن الغذائي والحد من الجوع:

- تعزيز قدرة القطاع الزراعي والسمكي على جذب الاستثمارات من خلال توفير حزمة من الحوافز والضمانات والخدمات والتأمينات، وسن التشريعات التي من شأنها تشجيع مشاركة القطاع الخاص ورفع مستوى الاستثمار في هذين القطاعين الحيويين.
- تفعيل دور التعاونيات في إنشاء مراكز تجميع واستقبال المنتجات الزراعية والسمكية، وإنشاء مرافق التبريد لتخزين المنتجات الزراعية والسمكية، مما يسهم في التحكم في العرض وتنظيم الأسعار.
- تشجيع الاستثمار في إنتاج المحاصيل الزراعية، مع التركيز على الحبوب وغيرها من المحاصيل الغذائية الأساسية، إلى جانب استصلاح الأراضي وتطوير مراكز الصيد الزراعية والسمكية.
- تعزيز الصناعات المحلية للمدخلات الزراعية، مثل إنتاج الأسمدة العضوية ومبيدات الآفات، فضلاً عن صناعات تعليب الأسماك.
- دعم وتشجيع هيئة البحوث الزراعية، ومؤسسة إكثار البذور، وهيئة الإرشاد الزراعي للعمل على تحسين جودة وإنتاجية المحاصيل الزراعية، لا سيما الحبوب.
- تعزيز دور هيئة علوم البحار والمحيطات في إجراء الدراسات التي تضمن الحفاظ على التوازن البيئي، وتحديد المخزون السمكي، وتحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- بناء قدرات الموارد البشرية اليمنية في المجال الزراعي والسمكي، وتعزيز حضور الخبرات الوطنية في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي.
- فتح آفاق جديدة في الأسواق الإقليمية والخليجية أمام صادرات المنتجات الزراعية والسمكية اليمنية عالية الجودة.

ضمان الوصول إلى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات:

وفي الوقت الحالي لا توجد تقريباً ممرات دراجات مخصصة في المدن اليمنية، وتقدر نسبتهم بأقل من 0.5%. التقديرات تشير إلى أن أقل من 10% من الطرق الحضرية لها أرصفة صالحة للمشاة[9]

[9] الهبيتات un-habitat - البنك الدولي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تعزيز الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة في اليمن: واقع وتحديات

تعزيز الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة :

نسبه النساء في المجالس المحلية والتشريعية تقل عن 1% و في المناصب القيادية أقل من 5% [10] في الوقت الراهن لا توجد احصاءات رسمية لكن التقديرات تشير إلى:

- أقل من 0.5 % من المناصب العامة يشغلها أشخاص ذو إعاقة.
- نسبة تمثيل الجنس والعمر والاشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات العامة بعد 2015
- لا توجد نسبة للنساء في البرلمان [11]
- 5% نسبة النساء في المناصب الحكومية [12]
- لا توجد نسبة الأشخاص ذوي الاعاقة في المناصب العامة [13]
- غالبية المناصب العليا يشغلها كبار السن فوق 50 عاماً بينما يستبعد الشباب تحت 30 عام من المناصب القيادية الشباب (18 - 35)عام أقل من 10% في المناصب المتوسطة.[14]

أمن الحيازة في اليمن:

- حيازة أراضي بوثائق رسمية أقل من 20% .[15]
- مشروع تقييم الأراضي التابع ل (UNDP 2020) أقل من 30% من السكان يشعرون أن حقوقهم آمنة. [16]
- النساء المالكات لعقارات اقل من 10% [17]

---

[10] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واتحاد النساء اليمني (2018 -2020)
[11] IPU
[12] HRW
[13] اليونيسف -WHO
[14] تقرير البنك الدولي
[15] معهد الأرض التابع لجامعة صنعاء تقرير 2018
[16] معهد الأرض التابع لجامعة صنعاء تقرير 2018
[17] منظمة حقوق الإنسان اليمنية 2021 واليونيسيف - UN-WOMEN

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أبرز العوامل المؤثرة على أمن الحيازة في اليمن:

التاريخ المعقد لانتهاكات حقوق الملكية:

شهدت اليمن، انتهاكات منهجية لحقوق الأراضي عبر مراحل سياسية رئيسية ، تشمل التأميم ، وإعادة التوزيع السياسي للأراضي، وحرب 1994 وحروب ما بعد 2011 و2015 . وقد أدت هذه الانتهاكات إلى عدم استقرار حيازة الأراضي، حيث صودرت ممتلكات خاصة وعامة بشكل واسع دون تعويضات مناسبة .

غياب الإطار القانوني الفعال:

تشير التقارير إلى ثغرات في التشريعات وعدم وجود آليات مساءلة أو تعويض للمتضررين، مما يقوض أمن الحيازة .

تأثير النزاع المسلح:

أدت الحرب منذ 2015 إلى تفاقم الفوضى في إدارة الأراضي، مع استيلاء أطراف متنازعة على ممتلكات عبر القوة أو النفوذ . حيث دُمرت البنى التحتية بما فيها سجلات الأراضي، مما زاد من صعوبة إثبات الملكية.

غياب خطط الإعمار وإعادة التوثيق:

لا توجد جهود ملموسة لإعادة بناء البنى التحتية أو توثيق حقوق الملكية بعد الدمار الناجم عن الحرب . في اليمن، يتمتع النساء بحقوق قانونية معترف بها في الميراث وملكية الممتلكات وفقًا للدستور والقوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية، لكن الواقع العملي يعكس فجوة كبيرة بين النصوص القانونية والتطبيق بسبب العادات الاجتماعية والتمييز الجندري.

الأساس القانوني لحقوق المرأة في الميراث والملكية:

الدستور والقوانين:

- ينص الدستور اليمني على المساواة بين المواطنين في المادة (41)، ويؤكد قانون الأحوال الشخصية (رقم 34 لسنة 2003) على حق المرأة في الميراث بنصف نصيب الرجل في حالات محددة، أو أكثر منه في حالات أخرى (مثل إرث الأم مقابل الأب) .
- تُعتبر الذمة المالية للمرأة مستقلة عن زوجها أو أقاربها، ولها الحق في التصرف في ممتلكاتها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- تعتبر نسبة 10% نسبة الامتثال للتشريعات المناهضه للتمييز.

الشرع الإسلامي:

- يُقر القرآن الكريم (سورة النساء) وحُكم السنة النبوية حقوق المرأة في الميراث، ويُحرم حرمانها من هذا الحق باعتباره "أكلًا لأموال الناس بالباطل" .

التحديات التي تواجه تطبيق هذه الحقوق

العادات والتقاليد الذكورية:

- تحرم العديد من العائلات والقبائل النساء من الميراث بحجة أن الملكية يجب أن تبقى ضمن العائلة، خاصة إذا تزوجت المرأة من خارج القبيلة .
- تُعتبر المطالبة بالميراث "تمردًا" على العائلة في بعض المناطق، مما يضطر النساء للتنازل تحت ضغط اجتماعي .

ضعف إنفاذ القانون:

- لا يوجد نص صريح في قانون العقوبات يجرم حرمان المرأة من الميراث، مما يسهل التهرب من العقوبات.
- تعاني المحاكم من بطء الإجراءات والفساد، حيث تُطول القضايا لسنوات دون حسم، كما أن بعض القضاة ينحازون للذكور بسبب النفوذ الاجتماعي .

العوائق الاقتصادية:

- تفرض المحاكم رسومًا قضائية (1.5% من قيمة الميراث المطالب به)، مما يعيق النساء الفقيرات من اللجوء للقضاء .
- يُمنع النساء من وراثة الأراضي الزراعية أو العقارات، ويُعطَين بدلًا مبالغ زهيدة أو أراضي غير صالحة للاستخدام .

الآثار الاجتماعية والاقتصادية

تفاقم الفقر والعنف:

- يؤدي الحرمان من الميراث إلى تهميش اقتصادي للمرأة، خاصة المطلقات أو الأرامل اللاتي يعتمدن على هذا الحق للعيش.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- تُجبر بعض النساء على الزواج من الأقارب للحفاظ على الملكية داخل العائلة، أو يُحرمن من الزواج كليًا

انعدام الأمن القانوني:

- تُسجل معظم العقارات بأسماء الذكور، حتى لو ساهمت النساء في شرائها، مما يحرمهن من الضمانات القانونية .

الحلول والمبادرات المقترحة

إصلاحات قانونية:

- تعديل قانون العقوبات لتجريم حرمان المرأة من الميراث، وتبسيط إجراءات التقاضي.
- تفعيل دور "اللجنة الوطنية للمرأة" لرصد الانتهاكات .

التوعية المجتمعية:

- حملات توعوية بالشراكة مع رجال الدين لتوضيح أحكام الميراث في الإسلام .
- تمكين النساء قانونيًا عبر تقديم الدعم القانوني المجاني .

تعزيز البيانات:

- إنشاء مرصد وطني لتوثيق حالات الحرمان من الميراث .

الخلاصة

رغم وجود إطار قانوني يحمي حقوق المرأة في الميراث والملكية، إلا أن التقاليد الذكورية وضعف تطبيق القانون يحولان دون تمتعها بهذه الحقوق. تحتاج اليمن إلى إصلاحات تشريعية وجهد مجتمعي لضمان العدالة، مع التركيز على تمكين النساء اقتصادياً وقانونياً . في ظل هذه العوامل، يُستدل أن نسبة كبيرة من السكان (خاصة في المناطق الحضرية والمناطق المتأثرة بالنزاع) لا يتمتعون بحيازة آمنة لأراضيهم. ومع ذلك، لا يمكن تحديد نسبة دقيقة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السياسات الإسكانية :

لا تتوفر بيانات دقيقة أو إحصاءات حديثة حول نسبة المدن اليمنية التي لديها سياسات ولوائح إسكان متكاملة في خطط التنمية المحلية. ومع ذلك، يمكن استخلاص بعض المؤشرات العامة من السياق المقدم في المصادر حول التحديات الحضرية والإسكانية في اليمن

الكثافه السكانيه في اليمن بعد 2015

متوسط الكثافة السكانية بسب زيادة النزوح الى المناطق الأمنه فأن متوسط الكثافة السكانية في اليمن 65 نسمه / كم.

المناطق الاكثر كثافة:

- عدن 5000 نسمه/ كم
- صنعاء 3000 نسمه /كم
- المكلا 1200 نسمه /كم [18]

عدد ونسبه السكان الجدد المستوعبين في التوسع الحضري السكان الجدد في المناطق الحضاريه بنسبه 30% من النازحين، الى جانب عدد المستوعبون في خطط تنظيميه بنسبه 10% [19]

أبرز التحديات التي تعيق وجود سياسات إسكان متكاملة:

ضعف الإطار المؤسسي والتشريعي:

- تشير التقارير إلى غياب آليات اللامركزية الفعالة وعدم كفاية الموارد المالية للحكومات المحلية لوضع وتنفيذ سياسات إسكانية متكاملة.
- تؤثر النزاعات المسلحة منذ 2015 على قدرة المؤسسات الحكومية على تطوير خطط تنمية محلية شاملة، بما في ذلك قطاع الإسكان.

---

[18] البنك الدولي ومكتب تنسيق الشؤون الانسانية (OCHA)
[19] تقارير التوسع الحضري في اليمن HABITAT-UN (2022)
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNCHR)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السياسات الحضرية غير المستدامة:

- تعاني المدن اليمنية من الزحف العشوائي وانتشار المساكن غير اللائقة بسبب عدم وجود تخطيط حضري متكامل أو لوائح تنظيمية واضحة.
- تُعد مشكلة النزوح الداخلي (بسبب الحرب والكوارث البيئية) من العوامل التي تزيد الضغط على البنية التحتية والإسكان في المناطق الحضرية، دون وجود خطط استجابة كافية .

غياب البيانات والرصد:

- لا توجد مراصد حضرية أو أنظمة رصد منهجية لتقييم سياسات الإسكان في معظم المدن اليمنية، مما يعيق وضع خطط مستندة إلى أدلة.

خلاصة:

في ظل هذه التحديات، يُستدل أن نسبة المدن اليمنية ذات السياسات الإسكانية المتكاملة ضئيلة جداً، إن لم تكن معدومة في بعض المناطق.

ضمان الحصول على سكن لائق ميسور التكلفة:

تشير التقديرات إلى أن سعر الوحدة السكنية المتوسطة في المدن الكبرى يعادل 10- 15% ضعف الدخل السنوي للأسرة مقارنة ب 3 - 5 %اضعاف قبل الحرب [20]. أكثر من 60% من الأسر تعاني من صعوبة تلبية نفقات السكن الأساسية (إيجار / صيانة)، الى جانب 85% من النازحين يعيشون في مساكن غير آمنة أو مكتظة (مخيمات -منازل قديمة)[21]. يعادل نسبة 55-85% إنفاق الإسكان والنقل من الدخل.[22] نسبة 55-65% من سكان المدن اليمنية يعيشون في أحياء عشوائية في مدن مثل (صنعاء - عدن- الحديدة) بينما في تعز تصل إلى 70% بسبب النزوح من الريف. [23]

---

[20] تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) والبنك الدولي (2018 - 2021)
[21] تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومنظمة الهجرة الدولية (IOM)
22 برنامج الأغذية العالمي WFP- واليونيسيف 2019-2022
[23] تقرير UN-HABITAT 2022 - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2023 (OCHA) واليونيسيف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- يشير تقرير البنك الدولي لعام 2020 إلى أن 0% من المدن بلوائح تنفيذية، وفي تقرير HABITAT-لعام 2022 يشير الى أقل من 10% عدد المدن بسياسات السكان متكاملة وهذا يشير الى تطور طفيف في عملية الاسكان، الى جانب انه لا توجد مدن تطبق لوائح الإسكان.
- تشـير التقديرات إلى أن ديون الرهن العقاري لا تتجاوز 0.1% من الناتج المحلي مقارنة بـــــ 10 - 15% في دول مماثلة قبل الحرب.[24]
- لا يوجد صندوق مركزي فعال لتمويل البلديات بعد 2015.[25]
- أقل من 5% من موارد البلديات تأتي من مؤسسات مالية دولية (مثل البنك الدولي أو صناديق التنمية العربية).[26]

ضمان الوصول إلى نظام نقل عام آمن وفعال:

لا توجد إحصاءات لنسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام، كما ان الانفاق على الاسكان والنقل كنسبة من الدخل تفاقم الوضع بسبب ارتفاع أسعار الوقود وتدهور الاقتصاد.[27]

الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

النسبة ضئيلة جداً أقل من 1.5 % اشتراك لكل 100 نسمة معظم اليمنيين يعتمدون على الانترنت عبر الجوال (4G/3G)

تحقيق العمالة المنتجة للجميع بما في ذلك توظيف الشباب:

- وصل معدل البطالة إلى 35% من عام (2016 - 2017)[28]
- وصل معدل البطالة 40 الى 45% من عام (2019-2020).
- تشير تقديرات الأمم المتحدة والمنظمات الدوليه من عام (2022 – 2024) النسبة تتراوح بين 45 - 50%.[29]

---

[24] تقارير البنك المركزي اليمني- تقييمات صندوق النقد الدولي
[25] تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حول إعادة الإعمار
[26] تقارير البنك الدولي 2018
[27] البنك الدولي - تقارير الأمم المتحدة
[28] البنك الدولي
[29] بنك الدولي- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- تشكل العمالة غير الرسمية 80 - 90% من إجمالي الوظائف غير الزراعية في اليمن
- الذكور :75 - 85% يعملون في تجارة صغيرة - بناء - نقل غير نظامي
- الإناث :90 - 95 % يعملن في أعمال منزلية - بيع غير رسمي - حرف يدوية [30].

تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز الصناعات الثقافة والإبداعية:

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي لكل شخص عامل:

- (2016 – 2019) بنسبة تتروح ما بين (10% - 30%)
- (2020 – 2022) بنسبة تتراوح بين (5% -15%)
- القطاع المالي يشغل حوالي (1- 2%) من إجمالي العمالة وفقاً لبيانات البنك الدولي بعد 2015 ومن المرجح أن النسبة انخفضت.[31]

تطوير المهارات التقنية وريادة الأعمال من أجل الازدهار في اقتصاد حضري حديث:

العدد السنوي للأفراد المدربين في التعليم المهني والتقني التقديرات تشير إلى أن العدد قد لا يتجاوز (1000 – 3000) شخص سنوياً.[32]

إجراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ :

في السنوات الأخيرة، برزت آثار تغير المناخ كأحد التحديات الرئيسية التي تواجه اليمن، مما شكل تهديدات خطيرة للبلاد، التي تعاني بالفعل من نقاط ضعف كبيرة في بنيتها التحتية وتقديم الخدمات. وتشمل هذه الآثار الجفاف والفيضانات والعواصف وموجات الحر وانتشار الآفات والأمراض والتغيرات في أنماط هطول الأمطار وزيادة تواتر وشدة العواصف وارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها من المخاطر التي تعيق التنمية بشكل مباشر. علاوة على ذلك، فإن القدرة على التنبؤ بحدوث الكوارث في اليمن محدودة للغاية بسبب عدم وجود أدوات دقيقة لتقييم مخاطر الكوارث. وقد شهدت البلاد بالفعل آثار المخاطر الطبيعية مثل (الفيضانات الشديدة) ومن المرجح جداً أن تواجة اليمن بشكل مستمر مستقبلاً ارتفاع في درجات الحرارة وزيادة التقلبات في هطول الأمطار نتيجة لتغير المناخ.

---

[30] منظمة العمل الدولية (ILO) لعام (2018 - 2020) والبنك الدولي
[31] البنك الدولي
[32] تقارير اليونسكو أو UNDP

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- على الصعيد العالمي، المناخ والطقس المتطرف مسؤولان عن جزء كبير من الكوارث التي شهدها العالم في العقود الأخيرة. وقد تسببت الأحداث المناخية المتطرفة في اليمن بالفعل في أضرار جسيمة حيث أثرت الفيضانات في اليمن على حياة مئات الآلاف من اليمنيين، مما أدى إلى وفيات وإصابات، والحاق أضرار بالمساكن والبنية التحتية الرئيسية، وتعطيل الأنشطة البشرية، وانخفاض الإنتاج الزراعي والدخل. وتفاقم هذه الآثار من الوضع الصعب في بلد والتي أضعفته بالفعل سنوات من الصراع المدمر.

علاوة على ذلك، يهدد تغير المناخ اليمن والتي كانت بالفعل أحد أكثر البلدان التي تعاني من إجهاد المياة في العالم، حيث انخفضت الموارد المائية في البلد بشكل سريع . وفي هذا السياق، تصنف اليمن كواحدة من أكثر البلدان عرضة لتغير المناخ، فضلا عن كونها واحدة من أقل البلدان استعدادا للتعامل مع آثاره أو التكيف معها.

- لا يزال هناك قدر كبير من عدم الوضوح بشأن آثار تغير المناخ، سواء آثاره المباشرة أو كيف ستكون البلاد قادرة على التعامل مع عواقبه. وعلاوة على ذلك من الصعب الحصول على أرقام دقيقة عن الخسائر الناجمة عن الكوارث المتصلة بالمناخ. لا يوجد توجه منهجي واسع النطاق لجمع البيانات عن الخسائر والتقديرات من قبل المنظمات والوكالات الشريكة في اليمن. تشير الأبحاث الأخيرة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه في السيناريو المحتمل، يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى خسارة تراكمية قدرها (93) مليار دولاراً في الناتج المحلي الإجمالي، مما يدفع أكثر من (8) ملايين شخص إلى الفقر المدقع و(3.8) مليون آخرين إلى سوء التغذية، مقارنة بسيناريو بدون تغير المناخ .

المناطق الطبيعية الساحلية المحمية:

تتميز البيئة البحرية في الجمهورية اليمنية بتنوع بيولوجي غني والذي يشمل (416) نوعا من الأسماك. وتوجد في البيئة البحرية اليمنية مجموعة من الحيوانات المستوطنة والمهاجرة منها ذات أهمية خاصة على المستوى الوطني والدولي نظراً لكونها إما تعاني من استنزاف جائر تحت ضغوط اجتماعية اقتصادية أو مهددة بالانقراض أو المعرضة للخطر مثل الثدييات البحرية (Mammals Marine) من الحيتان الدلفين، وبقر البحر (الاطوم)، بالإضافة إلى السلاحف البحرية (Marine turtles)، وجميع هذه الأنواع يهددها الصيد الجائر، وتلوث وتدمير موائلها بالنفط والمخلفات الصلبة واستخدام وسائل صيد غير قانونية. تمتد سواحل اليمن لاكثر من (2500) كيلو متر عبر البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي الوضع الحالي يعيق رصد الهدف (14) من اهداف التنمية المستدامة وغاياته مع زيادة معدلات التلوث وتغير جودة المياه البحرية خاصة في المناطق الساحلية القريبة من المدن والتجمعات السكانية المطلة على البحر الأحمر مثل (ميدي، اللحية، الخوبة، الصليف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والحديدة، التحيتا، الفازة، الخوخة، المخاء وذباب) وعلى خليج عدن السقية، رأس العارة، خور عميرة، قعوه وعدن والمكلا وعلى البحر العربي (سيحوت قشن، حصوين، والغيضة، زيادة التلوث نتيجة رمي المخلفات ومياه الصرف الصحي الغير معالجة الى البحر في المدن الكبرى الحديدة وعدن والمكلا زيادة معدلات الردم والبناء العشوائي طرق مباني وحجز مساحات واراضي ورمي مخلفات البناء على طول خط الشاطئ، فقدان الموائل الطبيعية واختلال التوازن البيولوجي وتدهور المخزون السمكي، تعرية ونحر الشواطئ، تملح الأراضي ومياه الآبار في المناطق الساحلية، ناهيك عن الضرر البالغ جراء الاصطياد الجائر، بالإضافة الى التلوث النفطي الناتج عن حوادث الانسكاب النفطي.

وتعقد التجارة البحرية التي تعبر البحر الأحمر وخليج عدن بشكل كبير الجهود المبذولة لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم التركيز بما يكفي على الحفاظ على الموارد البحرية الحيوية. تعد هذه الموارد، بما في ذلك مجموعات الأسماك والشعاب المرجانية وغيرها من مصادر الغذاء الحيوية، محورية لقطاع الثروة السمكية وهي ضرورية للحفاظ على التوازن البيئي. ولمواجهة هذه التحديات، لا بد من إنشاء مناطق بحرية محمية وتعزيز القدرات المؤسسية للحفاظ على البيئة البحرية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

ونظرا لأهمية الموارد البحرية في اليمن، التي تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الأمن الغذائي والصحة والتغذية والدخل وسبل العيش، السمكية والحد من الصيد الجائر والصيد غير القانوني. فضلا عن دعم معيشة سكان المناطق الساحلية، من الضروري إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البحرية، بما في ذلك تنمية الثروة السمكية والحد من الصيد الجائر والصيد غير القانوني .

المناطق الطبيعية البرية المحمية:

تعاني اليمن من ظاهرة تدهور الاراضي نتيجة تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة والجفاف وتقلبات الطقس التي أدت إلى جرف عدد من الأراضي الزراعية وتدهور الغطاء النباتي وإنتاجية الأراضي والمياه السطحية والجوفية. ومن المتوقع زيادة نسبة تدهور الأراضي المتأثرة بالتغيرات الماخية خلال السنوات القادمة، من جانب اخر. تبلغ حجم الأراضي المتصحرة حوالي 90% عام 2014 موزعة بين أراض رملية صحراوية، وساحلية، وجبال وأراضي سكنية وطرق ومناطق استثمار. وكما يلاحظ في يومنا هذا ازدياد هذا التصحر ومن المتوقع أن تزداد في السنوات القادمة النسبة المئوية لتدهور الأراضي المتأثر بالتغيرات التي سببها البشر .

تقديرات غير رسمية وذلك بناء على تقارير منظمة الصحة العالمية والمراكز البحثية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- PM 2.5100-50 حساب منظمة الصحة العالمية
- PM10 3000-1500 نسبة الأراضي التي تقع تحت المناطق الطبيعية المحمية بعد 2015

تعرضت بعض المحميات للتدمير أو الإهمال [33]

لايوجد في الوقت الحالي ميزانيات محلية مخصصة لميزانية الحكومات المحلية المخصصة لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف لهذا الغرض.[34]

وحسب تقارير الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) لا توجد مشاريع مسجلة لليمن بعد 2015

تطوير أنظمة الحد من آثارالكوارث الطبيعية والاصطناعية :

معدل الوفيات الى تلوث الهواء المنزلي والبيئي في اليمن بعد 2015:

- ارتفع معدل الوفيات بسبب التلوث الهواء المنزلي إلى (80 - 120) لكل (100000) نسمة
- ارتفع معدل الوفيات بسبب تلوث الهواء الخارجي إلى (70 - 100) لكل (100000) نسمة
- إجمالي الوفيات المرتبطة بتلوث الهواء (منزلي + خارجي) (2015 – 2023) إلى (150 - 220) لكل (100000) نسمة.[35]
- الحكومات المحلية التي تتبنى استراتيجيات الحد من مخاطرالكوارث تمثل نسبة 5% بسبب الانهيار الإدارات المحلية.[36]
- نسبة المدن التي لديها خرائط متعددة المخاطر5% (مشاريع فردية بتمويل دولي) [37]

بناء المرونة الحضرية من خلال جودة البنية التحتية، والتخطيط المكاني الجيد:

- نسبة استهلاك الأراضي تقريباً 0.3% - 0.5% من المساحة الكلية.[38]
- المساحة الخضراء بعد 2015 أقل من 0.01 هكتار / فرد خاصة في المناطق الحضرية [39]
- لا يوجد نظام فعال للمراقبة والتنبؤ المتعدد للمخاطر[40]

---

[33] تقارير اليونيسف UNEP
[34] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
[35] البنك الدولي
[36] الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر (IFRC) وبرنامج الأمم المتحدة للحد من الكوارث (UNDRR)
[37] اليونيسيف و الفاو (FAO)
[38] البنك الدولي وتقارير منظمة الأغذية والزراعة (FAO)
[39] منظمة الأغذية والزراعة (FAO)
[40] مشاريع التكيف المناخي في اليمن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- تمثل نسبة إدارة السواحل ما بعد 2015 الـ 10% من السواحل اليمنية لا تخضع لأي شكل من أشكال الإدارة المستدامة.[41]
- تمثل نسبة إدارة الأراضي 5% من الأراضي تخضع لإدارة مستدامة [42]
- تمثل نسبة 30 - 40% استهلاك المواد المحلية بعد 2015
- نسبة استهلاك المواد المحلية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي 1.5 - 2 كجم / دولار.[43]
- ان معدل إعادة التدوير تمثل بنسبه 5% حيث انخفضت البصمة المادية بنسبة 40 - 50% مقارنة بمستويات ما قبل الحرب

اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات :

- انخفضت البصمة المادية للفرد 2 -3 أطنان / فرد لكل
- ارتفعت البصمة المادية لكل وحده من الناتج المحلي الإجمالي 1.8-2.2 كجم/ دولار.[44]
- نسبة تقليل استهلاك الطاقة في المنازل باستخدام أنظمة المراقبة الذكية أقل 1%

الصحة والرفاهية:

أدى الصراع إلى تدمير النظام الصحي الهش في اليمن، فقد كان النظام الصحي يتسم بمحدودية فرص الوصول إلى الخدمات الصحية وضعف الحماية المالية وحتى قبل تصاعد الحرب والصراع، كان نصف السكان ثلثاهم من سكان المناطق الريفية يفتقرون إلى الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، في حين ارتفعت حصة الإنفاق الخاص على الخدمات الصحية بشكل كبير من 42% إلى 70% بين عامي (2000-2013)، كما تعرضت مئات المرافق الصحية، منذ عام 2015، لأضرار بالغة أو تدمر بالكامل، وتواجة المرافق الصحية التي ما زالت تعمل، نقصاً حاداً في الأدوية الأساسية والمعدات الطبية. وكذا العاملين في مجال الرعاية الصحية. كما تعاني هذه المرافق من نقص في الموارد التشغيلية والمياه الآمنة والوقود والطاقة، بالإضافة إلى عدم انتظام دفع مرتبات العاملين في القطاع الصحي. وقد فاقم انخفاض فرص الحصول على الغذاء ونقص التغذية من حدة تعرض السكان للأمراض. وعلاوة على ذلك، ساهمت الظروف المعيشية السيئة في تفشي الأمراض وانتشارها

---

41 التقرير الوطني للتنوع البيولوجي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNDP)
42 منظمة الأغذية والزراعة (FAO)
43 صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
44 البنك الدولي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السريع، خاصة الأمراض المنقولة عن طريق المياه وتدهورت أوضاع المياه والصرف الصحي بسبب الهجمات على البنية التحتية للمياه وتزايد عدد النازحين، ويعاني أكثر من (19) مليون شخص من عدم كفاية خدمات الصرف الصحي أو المياه الآمنة. وقد أدت كل هذه الظروف إلى أكبر تفشي لوباء الكوليرا في التاريخ المعروف، فضلاً عن تفشي الدفتيريا والحصبة.

المساواة بين الجنسين:

لم يكن تهميش النساء والفتيات في اليمن نتيجة الصراع الحالي فحسب، فحتى قبل الحرب، كانت اليمن تحتل المرتبة الأكثر تدنيا عالمياً في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، إلا أن الحرب فاقمت بشكل كبير أوجه عدم المساواة بين الجنسين المتجذرة أصلاً في النسيج الاجتماعي، مما أدى إلى تفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي، وزيادة حالات الزواج المبكر، وفرض قيود على تنقل النساء. وتشكل النساء والأطفال مسبة 80% من النازحين بسبب الحرب، حيث ترأس الفتيات دون الثامنة عشرة (5) أسر نازحة، وفي عام 2023، احتاجت حوالي 7.1 مليون امرأة وفتاة إلى خدمات الوقاية من العنف أو علاج آثار العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهي خدمات غير متوفرة في العديد من مناطق البلاد. وبعد سنوات من التحسينات الطفيفة للغاية، ارتفع مؤشر عدم المساواة بين الجنسين مرة أخرى في عامي 2021 و 2022. ومع ذلك، لا تزال البيانات المتعلقة بالعديد من هذه القضايا شحيحة .

وفي خطوة إيجابية، يجري حالياً تنفيذ الخطة الوطنية اليمنية للمرأة والسلام والأمن تطبيقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (1325) بشأن المرأة والسلام والأمن.

تظهر الأبحاث الحديثة أن تمكين المرأة في السلام والتعافي يمكن أن يفتح إمكانات كبيرة في جميع أنحاء البلاد.

العمل اللائق والنمو الاقتصادي:

انكمش الاقتصاد اليمني في البداية بعد الاحتجاجات الشعبية التي حدثت في عام 2011 ثم تدمر كلياً بسبب الانقلاب الحوثي في عام 2014 وتصاعد الصراع في عام 2015 .

في السنة الأولى من الحرب أغلقت الأعمال التجارية، وتوقف إنتاج النفط وانخفضت الواردات إلى النصف، وانخفضت صادرات النفط والغاز بنسبة 85% بعد سنوات من الصراع وانكماش خطير آخر في عام 2020، وبحلول عام 2021، وصل الناتج المحلي الإجمالي لليمن إلى أقل من 60% من حجمه في عام 2014. يقدر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تقرير البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الصراع والصدمات اللاحقة أدت إلى خسائر تراكمية قدرها 126 مليار دولار في الإنتاج من عام 2015 الى عام 2021 م .

يشارك أقل من ثلث البالغين 15 عام فما فوق في اليمن في القوى العاملة، وهو انخفاض طفيف عن النسبة التي كانت قبل الحرب 36 % في عام 2014. وعلى الرغم من أن هذه النسبة منخفضة بشكل كبير، إلا أنها أيضاً تخفي تفاوتا أكبر في معدلات المشاركة في القوى العاملة بين الرجال 60% والنساء 5% في عام 2014، كان معدل البطالة 13.5%، لكن البطالة كانت أعلى بكثير بين الشباب 24.5% والنساء 26.1%

تشير البيانات الحديثة إلى أن أرقام البطالة الإجمالية قد زادت منذ الحرب إلى ما يقدر بنحو (17.5%) في عام 2023. وبالنسبة للذين لديهم وظائف فنصفهم يعملون لحسابهم الخاص ويعمل (30%) في القطاع العام. لا يزال الاقتصاد غير الرسمي يمثل جزءاً كبيراً من الاقتصاد والعمالة وتزيد نسبة النساء فيه عن النسبة المناظرة في الاقتصاد الرسمي .

الحفاظ على النمو الاقتصادي للفرد وفقا للظروف الوطنية، ولاسيما نمو النائج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا:

مع تصاعد الصراع والحرب في عام 2015. كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي سالب 5% سنوياً. يمكن أن تعزى هذه الخسائر إلى الدمار الاقتصادي الناجم عن الاحتجاجات والحرب خلال تلك الفترة، إلى جانب معدل النمو السكاني السريع في سيناريو المسار الحالي، من المتوقع أن يستأنف النمو ولكن ببطء شديد بمتوسط معدل نمو يبلغ 1.7% على مدى السنوات الـ 15 المقبلة ليصل إلى ما يقرب من 2500 دولار بحلول عام 2050. سيناريو الدفعة التنموية يسرع هذا النمو، ولكن بشكل منخفض حيث يستهدف السيناريو تحقيق متوسط نمو يزيد عن 3 % ليتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصناعة والابتكار والبنية التحتية:

لقد أدى ما يقرب من عقد من الصراع والحرب إلى دمار وتدمير كبيرين للهياكل الأساسية في عام 2020، قدر البنك الدولي التكلفة اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية المتضررة في البلاد بـ 11 إلى 13 مليار دولار. حيث دمرت الحرب حوالي ثلث الطرق المعبدة في البلاد، والعديد من الطرق الأخرى مغلقة أو مقطوعة وفي حالة سيئة بسبب نقص الصيانة .

قبل عام 2015، كانت الصناعة (بما في ذلك الصناعات الاستخراجية والبناء) تشكل ما يقرب من 40% من الناتج المحلي الإجمالي لليمن، ولكن وفي غضون أربع سنوات فقط انخفضت مساهمتها إلى 56.25 %عانى القطاع من أضرار مادية مباشرة كذلك نتيجة للتغيرات في البنية التحتية الداعمة وسلاسل التوريد وزيادة التكاليف.

أحد التحديات التي تواجه التنمية الصناعية تاريخيا هو محدودية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات الائتمانية حيث أن ما يزيد قليلا عن 3% من الشركات الصغيرة والمتوسطة حصلت على قرض أو خط ائتمان في عام 2013 وازدادت صعوبة الحصول على الائتمان بسبب الصراع وتشظي قطاع التمويل الرسمي.

تغطي شبكات الهاتف المحمول من الجيلين الثاني والثالث ما يقرب من 92% من السكان، مما يتيح فرصة لزيادة الوصول الرقمي مستقبلاً إلا أن الوصول الفعلي إلى الهواتف المحمولة واستخدامها لا يزال محدودا. انخفض عدد اشتراكات الهاتف المحمول من 62 لكل 100 شخص في عام 2013 إلى 46 لكل 100 شخص في عام 2021، وهناك أقل من 5 مشتركين في خدمة النطاق العريض المتنقل من بين كل 100 شخص اعتبارا من عام 2021.

الحد من عدم المساواة:

الحد من عدم المساواة في مستويات الدخل والثروة، والوصول إلى الخدمات والمشاركة السياسية داخل البلدان وفيما بينها العدالة الاجتماعية في عنصر أساسي يؤدي إلى نتائج أكثر عدلا، والحد من الفوارق في الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، كما أنه يمكن جميع السكان، بمن فيهم الفئات الفقيرة والأكثر ضعفاء من الاستفادة من التوزيع العادل للنمو الاقتصادي من حيث الدخل والثروة، فضلا عن الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما الحقوق المتعلقة بالدخل والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ازدادت نسب عدم المساواة في الدخل في اليمن على مدى العقود العديدة الماضية. نسب عدم المساواة في اليمن باستخدام منحنى لورنز، حيث ازدادت معدلات التباين في الدخل من عام 1998 إلى عام 2014 تشير نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام 2014 إلى أن نسبة 20% الطبقة الأكثر دخلاً من السكان قد حصلوا على (71.8%) من الدخل " وعلى الرغم من عدم توفر البيانات التفصيلية منذ عام 2015، إلا أن الأدلة تشير بقوة إلى أن أوجه عدم المساواة في الدخل قد تفاقمت بشكل كبير خلال الحرب والصراع على الرغم من ازدياد معدلات الفقر، يفتح الصراع فرصاً أمام قلة من الناس للاستفادة بشكل غير متناسب من اقتصاد الحرب والفساد، مما يؤدي إلى تفاوتات أعمق .

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف:

تسعي إلى تعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة، ويواجه اليمن في المصنف ضمن أقل البلدان نمواً، ظروفاً مالية واقتصادية صعبة نتيجة الصراع والحرب والتي ادت الى تدهور الموارد وتفاقم الازمة الانسانية والاقتصادية وتدهور قطاع الخدمات ، كما تراجعت ايرادات النفط والغاز وخاصة بعد ضرب موانى النفط من قبل الحوثي بالطيران المسير حيث توقف انتاج وتصدير النفط كلية والذي كان يشكل حوالي 65% من الإيرادات العام مما أدى إلى تدهور الموارد وتفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية، فضلا عن تراجع القطاعات الخدمية. في حين ساهم قطاع النفط والغاز في السابق بنحو 65% من الإيرادات العامة، فقد أدى توقف الإنتاج والصادرات إلى مزيد من الانخفاض في الموارد على الرغم من هذه التحديات والحاجة الماسة، تراجع الدعم الدولي لليمن في السنوات الأخيرة، حيث انخفض من 4.1 مليار دولار في عام 2018 إلى 2.2 مليار دولار في عام 2022 وإلى 1.4 مليار دولار في عام 2023 في هذا السياق، تلعب التحويلات المالية من المغتربين دوراً متزايد الأهمية في اليمن كمصدر مهم للتدفقات النقدية الأجنبية، حيث وصلت إلى حوالي 4.7 مليار دولار في عام 2022.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولويات التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

الأولويات قصيرة الأجل

1. على المدى القصير، يجب أن يكون التركيز في المقام الأول على توفير الخدمات الأساسية لتلبية احتياجات السكان، ووقف التدهور الاقتصادي، ووضع خطة لإعادة بناء واستعادة البنية التحتية الحيوية ويشمل ذلك الأولويات العاجلة التالية:
2. التوصل إلى اتفاق سلام ناجح ودائم ووضع حد لاعادة الاعمار . للصراع المستمر هو مدخل اساسي من أجل البدء في عملية التعافي سياسة تمويل
3. تعزيز أداء السياسات المالية والنقدية، بما في ذلك توحيد سعر صرف العملة الوطنية، ووقف العجز، وتحسين الإيرادات العامة، ومعالجة الدين العام الداخلي، وضمان الدفع المنتظم لرواتب موظفي الخدمة المدنية.
4. البدأ عملية إعادة الإعمار والإصلاح وإعادة التأهيل والتعافي للأصول الإنتاجية التي تضررت من الحرب، لا سيما في مجالات الكهرباء والطرق والمياه والتعليم والصحة، فضلا عن إدارة جمع النفايات.

يعتمد جزء كبير من السكان على قطاعي الزراعة والأسماك، وبالتالي فإن تحسين الإنتاجية والوصول إلى الخدمات لتلك القطاعات الاقتصادية الواعدة أمر بالغ الأهمية. يمكن جعل قطاع النفط والغاز، الذي شكل ما يقرب من ربع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، أكثر كفاءة واستدامة لدعم التنمية والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، التي تتمتع فيها اليمن بإمكانيات كبيرة.

يمكن أن تبدأ صيانة وإعادة تأهيل الأصول المجتمعية مثل الطرق والمدارس وأنظمة الري من خلال برامج الأشغال العامة كثيفة العمالة لتوفير فرص العمل.

الأولويات متوسطة الأجل

وفي حين أنه ينبغي تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا على المدى القصير، فإن من الأهمية بمكان أيضا على المدى المتوسط البدء في بناء أساس لدعم السلام والانتعاش والتنمية المستدامين على المدى الطويل ويشمل ذلك الأولويات التالية:

مع تحسن الوضع الأمني، يجب أن تتحرك الجهود نحو بناء الدولة، بما في ذلك من خلال تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني واتفاق الرياض وغيرها من الاتفاقات، استعادة الهياكل الديمقراطية والحوكمة؛ وتعديل الدستور، وإجراء انتخابات للسلطات المحلية والانتخابات البرلمانية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ينبغي تعزيز الضمان الاجتماعي وتحديث قوائم الأشخاص المستحقين، واستهداف الفئات السكانية الأشد ضعفاً، بما في ذلك الأسر التي تعيلها نساء وأولئك الذين فقدوا أرباب أسرهم في النزاع، مع مواصلة تطوير البرامج القائمة.

ينبغي بناء رأس المال البشري الطويل الأجل من خلال تطوير قطاعي التعليم والصحة للمساعدة في بناء القدرات الفنية والبشرية.

هناك حاجة إلى برامج التمكين الاقتصادي لتوفير فرص العمل اللائق وتحسين سبل العيش المستدامة للنساء والشباب والنازحين، ويمكن أن يشمل ذلك حوافز لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها، بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الأسواق، فضلا عن توفير فرص التدريب والتمويل، وتوفير خدمات البنية التحتية، وإنشاء حاضنات الأعمال.

يجب تقييم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المادية ووضع استراتيجية وطنية لإعادة تأهيلها وتطويرها، مع التركيز في المقام الأول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والموانئ والمطارات والمحاكم، وإعادة بناء القدرات المؤسسية في قطاعات البنية التحتية.

يجب تشجيع القطاع الخاص على المشاركة بنشاط في عملية التعافي من خلال تهيئة بيئة قانونية ومؤسسية مواتية الاستثمار القطاع الخاص، وتعزيز الحوار والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإصدار قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام. ويمكن للقطاع الخاص أن يكون حاسما ليس فقط في المساهمة بالتمويل المطلوب ولكن أيضا في تنمية الهياكل الأساسية المادية والبشرية والقدرات البشرية. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة رؤوس الأموال المهاجرة إلى الوطن للمشاركة في عملية الانتعاش الاقتصادي أمر بالغ الأهمية.

يشكل القطاع غير الرسمي أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال تبسيط تكاليف تسجيل الأعمال التجارية وترخيصها، وتقديم إعفاءات ضريبية، وتحسين فرص الحصول على التمويل، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، يمكن تشجيع القطاع غير الرسمي على إضفاء الطابع الرسمي على الانتعاش الاقتصادي الشامل بل والمساهمة فيه بشكل أفضل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأولويات طويلة الأجل

الأولويات الأساسية الطويلة الأجل:

وضع سياسة مالية مستقرة تقوم على زيادة الإيرادات الحكومية من جميع المصادر، واستعادة الثقة في القطاع المصرفي، والحفاظ على سعر الصرف، وتعزيز الثقة في الاقتصاد والعملة الوطنية. وسيدعم ذلك أيضا الاستقرار الأمني والقضائي إلى جانب تحسين الشفافية في الحوكمة الاقتصادية.

سيكون من الأهمية بمكان معالجة التحديات الهيكلية التي تواجه القطاع المالي، بما في ذلك زيادة الاعتماد على عائدات النفط في الدخل العام. إعادة هيكلة النفقات العامة لتحقيق التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية وكذلك موازنة نفقات الدفاع والأمن مع تلك المتعلقة بقطاعات التنمية البشرية وغيرها من الصناعات الإنتاجية والخدمية.

هناك حاجة إلى استثمارات لجذب المواهب والخبرات اليمنية التي ربما تكون قد هاجرت خلال الحرب مع تعزيز فرص التنمية والنمو داخل البلاد.

سيتطلب تمويل هذه الأولويات موارد كبيرة، يمكن حشدها من خلال مصادر خارجية من الجهات المانحة الإقليمية والدولية والشراكات مع كل من القطاع الخاص المحلي والمغتربين، ومن خلال آليات التمويل المبتكرة التي تشمل صناديق التقاعد، وشركات التأمين، والصكوك الإسلامية، والصناديق الاستثمارية التي تمول من خلال الاكتتابات العامة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المصادر:

1) البنك الدولي

https://www.albankaldawli.org-

https://www.albankaldawli.org

2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقارير إعادة الإعمار وأهداف التنمية المستدامة .
3) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)

https://www.albankaldawli.org

4) منظمة الأغذية والزراعة (FAO) تقارير الأمن الغذائي وسوء التغذية www.fao.org/coag/ar
5) اليونيسف تقارير الصحة والتعليم (2023) (www.unicef.org/ar).
6) UN-Habitat تقارير التوسع الحضري وإسكان اليمن (unhabitat.org/yemen)
(https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/08/180828103009408.html)
7) منظمة الصحة العالمية (WHO) تقارير الصحة والوبائيات (2023) (www.who.int/ar)
8) المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) تقارير النزوح واللاجئين
(www.unhcr.org/ar).
9) صندوق النقد الدولي (IMF) تقارير الاقتصاد اليمني (www.imf.org/ar)
10) الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر (IFRC) تقارير الكوارث والإغاثة
(https://www.ifrc.org/ar).
11) معهد الأرض التابع لجامعة صنعاء تقرير 2018 (https://su.edu.ye/wp)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجمهورية اليمنية
وزارة الاشغال العامة والطرق
قطاع الاسكان والتنمية الحضرية

Republic of yemen
The Minsitry of public Work and Highways
Housing and devlopment Urban Sector

مؤشرات تقرير المتابعة للخطة الحضرية الجديدة التنفيذية والاستراتجية العربية للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030

الجزء الرئيسي	الجزء الفرعي	الموضوعات	المعلومات المطلوبة	المؤشرات	وحدة القياس	الفترة الزمنية						المصدر	المؤشر البديل	وحدة القياس	الفترة الزمنية						المصدر
						2015	2019	2020	2021	2022	2023	2024			2019	2020	2021	2022	2023	2024	
		(1.1.1) الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر	(1.1.1.1) القضاء على الفقر بجميع أشكاله	*نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، حسب الجنس والعمر على المستوى الوطني الحضري (حضري/ريفي)	نسبة مئوية	42.5	58.9			73		80									البنك الدولي
				معامل جيني على المستويات الوطنية/المدينة/الحضرية			37	39	40	41	45	48									الموائل الامم المتحدة
			(1.1.1.2) الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسم الفرص والمنافع على قدم المساواة	متوسط نسبة المساحة المبنية للمدن التي تعتبر مساحات مفتوحة للاستخدام العام للجميع، حسب الجنس، العمر، والأشخاص ذوي الإعاقة	نسبة			1:3 ذوي الإعاقة))												الموائل الامم المتحدة
			(1.1.1.3) تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة (النساء والشباب وكبار السن وذو الإعاقة والوافدون	نسب المناصب (حسب الجنس، العمر، الأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، الخدمة العامة، والقضاء) مقارنة بالتوزيعات الوطنية المجالس التشريعية للمراة	نسبة مئوية		1	1	1	1	1	1	UNDP اتحاد نساء اليمن اليونسيف									
				المناصب القيادية للمراة			0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5									
				المناصب القيادية ذوي الإعاقة			0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1									
			(1.1.1.4) ضمان الوصول إلى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات	نسبة طول الطرق التي تحتوي على ممرات مخصصة للدراجات (باستثناء الطرق السريعة)			لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد									
				نسبة طول الطرق التي تحتوي على ارصفة مخصصة للمشاة (باستثناء الطرق السريعة)	نسبة مئوية		30	35	38	42	48	50	البنك الدولي								
		(1.1.2.1) ضمان الحصول على سكن لائق ميسور التكلفة		نسبة السعر المتوسط للوحدة السكنية في السوق الحرة إلى الدخل السنوي المتوسط للأسرة	نسبة مئوية		10:01	11:01	15:01	16:01	18:01	20:01	OCHA اليونسيف								
				نسبة الأشخاص الذين يعيشون في مساكن غير ميسورة التكلفة (السكان المحليين)								60									
				نسبة الأشخاص الذين يعيشون في مساكن غير ميسورة التكلفة (النازحين)								85									
				المبلغ المتوسط من المال الذي ينفق على الإسكان والنقل لكل أسرة كنسبة مئوية من الدخل السنوي المتوسط للأسر المستأجرة	نسبة مئوية	40	55	60	70	80	83	85	WFP								

الجزء الرئيسي	الجزء الفرعي	الموضوعات	المعلومات المطلوبة	المؤشرات	وحدة القياس	الفترة الزمنية							المصدر	المؤشر البديل	وحدة القياس	الفترة الزمنية						المصدر
						2015	2019	2020	2021	2022	2023	2024				2019	2020	2021	2022	2023	2024	
الجزء الأول: الالتزامات التحويلية للتنمية الحضرية المستدامة	(1.1) التنمية الحضرية المستدامة من أجل الاندماج الاجتماعي والقضاء على الفقر	(1.1.2) الحصول على سكن كاف ولائق	(1.1.2.2) ضمان الوصول إلى خيارات مُستدامة لتمويل الإسكان	ديون الرهن العقاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية		0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	البنك المركزي اليمني UNDP البنك الدولي							
				وجود صندوق واحد على الأقل لتمويل البلديات أو البنية التحتية متاح للحكومات المحلية			لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد								
				نسبة الموارد المالية للحكومات المحلية/الإقليمية الناتجة عن الوسطاء الماليين مثل المؤسسات متعددة الأطراف، البنوك الإقليمية للتنمية، صناديق التنمية المحلية أو الإقليمية، أو آليات التمويل المشترك	نسبة مئوية		5	5	5	5	5	5	البنك الدولي							
			(1.1.2.3) إرساء حيازة آمنة.	نسبة إجمالي السكان البالغين الذين يتمتعون بحقوق حيازة آمنة للأراضي مع: (أ) وثائق معترف بها قانونيًا و (ب) الذين يشعرون بأن حقوقهم في الأراضي آمنة، حسب الجنس ونوع الحيازة.	نسبة مئوية		< 20	< 30					معهد الارصده التابع لجامعة صنعاء UNDP منظمة حقوق الانسان اليمنية							
				وجود حق المرأة القانوني المعترف به في الميراث وملكية الممتلكات			< 10	< 10	< 10	< 10	< 10	< 10								
			(1.1.2.4) وضع برامج للنهوض بالأحياء الفقيرة والعشوائيات	نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، المستوطنات غير الرسمية أو المساكن غير الملائمة	نسبة مئوية	45.5	44,2	50	55-65	65-55	65	65	موائل الامم المتحدة							
			(1.1.2.5) دمج الإسكان في خطط التنمية الحضرية	نسبة المدن التي لديها سياسات ولوائح إسكان متكاملة في خطط التنمية المحلية الخاصة بها	نسبة مئوية	< 10							موائل الامم المتحدة البنك الدولي							
		(1.1.3) الوصول إلى الخدمات الأساسية	(1.1.3.1) توفير الوصول إلى مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات الصلبة	نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بأمان	نسبة مئوية		60	61	62	62	62		منظمة الصحة العالمية البنك الدولي مركز الاحصاء							
				نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان، بما في ذلك مرافق غسل اليدين بالصابون والماء			17.4	18.8			20		منظمة الصحة العالمية الجهاز المركزي للاحصاء							
				نسبة النفايات الصلبة البلدية التي يتم جمعها وإدارتها في مرافق خاضعة للرقابة	مليون طن			1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	منظمة الصحة العالمية الجهاز المركزي للاحصاء							
			(1.1.3.2) ضمان الوصول إلى نظام نقل عام آمن وفعّال	نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية وصول مريحة إلى وسائل النقل العام، مفصلة حسب الفئة العمرية، الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة	نسبة مئوية							42									
				المبلغ المتوسط من المال الذي ينفق على الإسكان والنقل لكل أسرة كنسبة مئوية من الدخل السنوي المتوسط للأسر المستأجرة							60									
				نسبة الركاب الذين يستخدمون وسائل النقل العام							70									
				نسبة تقاطعات الشوارع المزودة بإشارات المرور المتصلة بأنظمة إدارة حركة المرور	نسبة مئوية		5	5	5	5	5	5								
			(1.1.3.3) توفير الوصول إلى الطاقة المتجددة الحديثة	نسبة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي	نسبة مئوية		21	29	35	38	49	56	وزارة الكهرباء الجهاز المركزي للاحصاء							
			(1.1.3.4) الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	اشتراكات الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت لكل 100 نسمة، حسب السرع	نسبة مئوية				1.19	1.5			وزارة الاتصالات الجهاز المركزي للاحصاء							

الجزء الرئيسي	الجزء الفرعي	الموضوعات	المعلومات المطلوبة	المؤشرات	وحدة القياس	الفترة الزمنية							المصدر	المؤشر البديل	وحدة القياس	الفترة الزمنية						المصدر
						2015	2019	2020	2021	2022	2023	2024				2019	2020	2021	2022	2023	2024	
	(1.2) تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل وتوفير الفرص للجميع	(1.2.1) الاقتصاد الحضري الشامل	(1.2.1.1) تحقيق العمالة المنتجة للجميع بما في ذلك توظيف الشباب	معدل البطالة حسب الجنس، العمر، الأشخاص ذوي الإعاقة والمدينة	نسبة مئوية	35	40	45				50	البنك الدولي الأمم المتحدة									
			(1.2.1.2) دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	* نسبة العمالة غير الرسمية في الوظائف غير الزراعية، حسب الجنس	نسبة مئوية			85					الزراعة الجهاز المركزي للاحصاء									
				* نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة) غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب			30/6														
				* نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي		لا توجد بيانات							تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي									
			(1.2.1.3) تعزيز بيئة تمكينية وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار	عدد الأيام اللازمة لتسجيل عمل جديد في البلد		حسب الاحتياج والظروف المتاحة																
		(1.2.2) الازدهار المستدام للجميع	(1.2.2.1) تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز الصناعات الثقافية والابداعية	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (لكل شخص عامل)	نسبة مئوية	-30.9				الخفض -2	الخفض -1	الخفض -2	البنك الدولي									
			(1.2.2.2) تطوير المهارات التقنية وريادة الأعمال من أجل الازدهار في اقتصاد حضري حديث	* نسبة التوظيف في الصناعة التحويلية إلى إجمالي التوظيف	نسبة مئوية	2	2	2	2	2	2	2	وزارة الصناعة									
				* العدد السنوي للأفراد المدربين في التعليم المهني والتقني	عدد	3000:1000	3000:1000	3000:1000	3000:1000	3000:1000	3000:1000	3000:1000	البنك الدولي اليونسكو									
			(1.2.2.3) تطوير الروابط الحضرية الريفية لتعظيم الانتاجية																			
	(1.3) التنمية الحضرية المرنة والمستدامة بيئياً	(1.3.1) القدرة على الصمود والمرونة وتكيف المدن والمستوطنات البشرية	(1.3.1.1) تقليل الزحف العمراني وفقدان التنوع البيولوجي	*نسبة المدن التي لديها برامج تطوير الأحياء الفقيرة	نسبة مئوية	12:10		<5					موائل الأمم المتحدة صندوق الاجتماعي اليمني									
			(1.3.1.2) إجراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ .	* المستويات المتوسطة السنوية للجسيمات الدقيقة (مثل PM2.5 و PM10) في المدن (مرجحة بالسكان)	نسبة مئوية						50:100 150:300		منظمة الصحة العالمية									
				* نسبة الأراضي التي تقع تحت المناطق الطبيعية المحمية			7						UNOPS									
				* نسبة ميزانيات الحكومات المحلية المخصصة لتخفيف آثار تغير المناخ وأعمال التكيف		لا توجد بيانات							البنك الدولي									
			(1.3.1.3) تطوير أنظمة للحد من آثار الكوارث الطبيعية والاصطناعية	معدل الوفيات المنسوب إلى تلوث الهواء المنزلي والبيني (من بين الكوارث الطبيعية كل 100000 شخص	نسبة مئوية		186.3				813.9											
			(1.3.1.4) بناء المرونة الحضرية من خلال جودة البنية التحتية، والتخطيط المكاني الجيد .	* نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل نمو السكان								5	البنك الدولي									
				* المساحة الخضراء للفرد	هكتار			0.01					الفاو									
				* هل لدى الدولة نظام مراقبة وتنبؤ متعدد المخاطر؟			لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد										
		(1.3.2) الإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية	(1.3.2.1) تنفيذ الإدارة السليمة بيئياً لموارد المياه والمناطق الحضرية الساحلية.	وجود خطة معتمدة لإدارة السواحل و/أو الأراضي في الدولة * إدارة السواحل *إدارة الأراضي	نسبة مئوية نسبة مئوية		10 5						التقرير الوطني للتنوع البيولوجي الفاو تقارير وزارة البيئة									
			(1.3.2.2) تعزيز الحفاظ على الموارد وتقليل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها .	* استهلاك المواد المحلية، استهلاك المواد المحلية للفرد، واستهلاك المواد المحلية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية					5			صندوق النقد الدولي									
				* معدل إعادة التدوير، أطنان المواد المعاد تدويرها	نسبة مئوية		5	5	5	5	5	5										
			(1.3.2.3) اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يُعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات	* البصمة المادية، البصمة المادية للفرد، والبصمة المادية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي	كجم / دولار		2.2 -1.8															
				* نسبة تقليل استهلاك الطاقة السنوي النهائي في المنازل باستخدام أنظمة المراقبة الذكية	نسبة مئوية		< 1					1										

الجزء الرئيسي	الجزء الفرعي	الموضوعات	المعلومات المطلوبة	المؤشرات	وحدة القياس	الفترة الزمنية							المصدر	المؤشر البديل	وحدة القياس	الفترة الزمنية						المصدر
						2015	2019	2020	2021	2022	2023	2024				2019	2020	2021	2022	2023	2024	
	(2.1) بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار داعم.	(2.1.1) اللامركزية لتمكين الحكومات دون الوطنية والمحلية من الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليها		* نسبة المدن التي لديها هيكل مشاركة مباشر للمجتمع المدني في التخطيط الحضري والإدارة التي تعمل بانتظام وبشكل ديمقراطي (عدن- المكلا)	نسبة مئوية		10					10	السلطة المحلية								
				* نسبة الحكومات المحلية التي تتبنى وتنفذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المحلية بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية	نسبة مئوية		15	15	15	15	15	15	الصليب الاحمر الدولي								
				* نسبة المدن التي لديها خرائط متعددة المخاطر (صنعاء - عدن - مارب)	نسبة مئوية		5					5	اليونسيف- الفاو								
				* هل تمارس السلطات المحلية سلطاتها وتؤدي مسؤولياتها وفقًا للإجراءات والحالات التي ينص عليها الدستور أو القانون؟	نسبة مئوية							< 20	الشؤون القانونية وزارة العدل								
				* عدد المدن / نسبة السكان الحضريين المغطاة بأنظمة الإنذار المبكر متعددة المخاطر	نسبة مئوية		5					12	اليونسيف								
		(2.1.2) ربط السياسات الحضرية بآليات التمويل والميزانيات .		هل لدى بلدك سياسة حضرية وطنية أو خطة تنمية إقليمية تستجيب لديناميات السكان، وتضمن التنمية الإقليمية المتوازنة، وتزيد من المجال المالي المحلي؟ (رؤية 2030) عدن - حضرموت	نسبة مئوية							30	البنك الدولي								
				* عدد الدول والحكومات الإقليمية والمدن التي تتوفر فيها الخطط والتصاميم للسكان عبر الانترنت ويمكن الرجوع إليها في أي وقت(عدن - المكلا)	نسبة مئوية							< 10	الحكومة اليمنية								
				*عدد المدن المشاركة في برامج الشراكات بين المدن	نسبة مئوية							5	موائل الامم المتحدة								
				* حجم ميزانية جمعيات الحكومات المحلية	نسبة مئوية		لا توجد بيانات															
		(2.1.3) تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في كافة مجالات صنع القرار ومستوياته .		نسب المناصب (حسب الجنس، العمر، الأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، الخدمة العامة، والقضاء) مقارنة بالتوزيعات الوطنية	نسبة مئوية		5					لا توجد بيانات	موائل الامم المتحدة								
	(2.2.1) تنفيذ سياسات التنمية الأرضية (الإقليمية والمحلية) المتكاملة والمتوازنة			*مزيج استخدام الأراضي	نسبة مئوية		15% الحضرية 10% الزراعين 5% المراعي والغابات 10 المقاطعة لعسكرية المهجورة 60% اراضي قاحلة						موائل الامم المتحدة الفاو								
				وجود تشريعات وطنية تمنع التمييز في الإسكان والوصول إلى المرافق العامة والخدمات الاجتماعية على أساس العرق، اللون، الجنس، اللغة، الدين، الرأي السياسي أو أي رأي آخر، الأصل القومي أو الاجتماعي، الممتلكات، الميلاد أو أي وضع آخر		موجودة	موجودة	موجودة	موجودة	موجودة	موجودة	القوانين والتشريعات اليمنية								

الجزء الرئيسي	الجزء الفرعي	الموضوعات	المعلومات المطلوبة	المؤشرات	وحدة القياس		الفترة الزمنية						المصدر	المؤشر البديل	وحدة القياس	الفترة الزمنية						المصدر
						2015	2019	2020	2021	2022	2023	2024				2019	2020	2021	2022	2023	2024	
الجزء الثاني: التنفيذ الفعال	(2.2) تخطيط وإدارة التنمية المكانية والحضرية	(2.2.2) تضمين الثقافة كمكون ذي أولوية في التخطيط الحضري		* إجمالي الإنفاق (العام والخاص) للفرد المخصص للحفاظ على جميع التراث الثقافي والطبيعي وحمايتهما، حسب نوع التراث ومستوى الحكومة ونوع الإنفاق ومصدر التمويل الخاص	يسعر الدولار		الانفاق الحكومي (الدولار) 100,000 التمويل الدولي 1:2 مليون دولار الانفاق الخاص 50,000 دولار انفاق الفرد 0.2;0.5 دولار للفرد سنويا						اليونسكو الاتحاد الاروبي تقارير المحلية								
				* التوظيف في الصناعات الثقافية والإبداعية كنسبة من إجمالي التوظيف	نسبة مئوية		0.5				1		اليونسكو									
		(2.2.3) التوسعات الحضرية المخطط لها والتجديد الحضري وتجديد المناطق الحضرية		* الكثافة السكانية	نسمة/ كم2		60				65		البنك الدولي									
				*عدد ونسبة السكان الجدد "المستوعبين" في خطة أو توسع حضري	بالنسبة المئوية		10				< 10		مونل الامم المتحدة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR									
	(2.3.1) تعبئة الموارد المالية	(2.3.1.1) تطوير أطُر التمويل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع مُستويات الحُكومة		* المبلغ المتوسط من المال الذي ينفق على الإسكان والنقل لكل أسرة كنسبة مئوية من الدخل السنوي المتوسط للأسر المستأجرة	نسبة مئوية		25;40			85			البنك الدولي									
				* عدد المدن التي لديها مخصصات ميزانية سنوية لمعالجة أي من الحرمان الخمسة للأحياء الفقيرة والمساحات العامة الشاملة في المناطق المعروفة					10;20				الصندوق الاجتماعي للتنمية									
				* إجمالي الاستثمار في الإسكان (في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي في المناطق الحضرية) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي				1;2					البنك الدولي									
				* نسبة إجمالي الميزانية التي يتمتع بها الحكومة المحلية / الإقليمية لتحديد الأولويات (الاستقلال المالي)	نسبة مئوية	< 10																
				* نسبة الإنفاق الحكومي المخصصة للإسكان والخدمات المجتمعية	نسبة مئوية					3;5			تقارير الامم المتحدة									
				* نسبة الموارد المالية للحكومة المحلية / الإقليمية الناتجة عن مصادر إيرادات داخلي	نسبة مئوية					9.6			بيانات البنك المركزي اليمني									
				* وجود ثابت لـ"صيغة التحويل" خلال السنوات الخمس الماضية، دون تغييرات كبيرة، بمعنى تخفيضات تزيد عن 10%	نسبة مئوية		20															
				* حجم التحويلات المالية بالدولار كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية						17.2											
				* تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات	نسبة مئوية	14.6																

الجزء الرئيسي	الجزء الفرعي	الموضوعات	المعلومات المطلوبة	المؤشرات	وحدة القياس	الفترة الزمنية						المصدر	المؤشر البديل	وحدة القياس	الفترة الزمنية						المصدر
						2015	2019	2020	2021	2022	2023	2024			2019	2020	2021	2022	2023	2024	
	(2.3) وسائل التنفيذ	(2.3.2) تنمية القدرات	(2.3.2.1) تنمية القُدرات كأساس لصياغة وتنفيذ وإدارة سياسات التنمية الحضرية .	*جودة القانون	نسبة مئوية		80	80	80	80	80	80									
				*عدد المخططين الحضريين لكل 100,000 شخص	نسبة مئوية		88				88	90	موائل الامم المتحدة								
				* وجود هيكل أو مكتب أو لجنة وطنية لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة	نسبة مئوية							60	موائل الامم المتحدة								
				* عدد الأشخاص الذين تم تدريبهم على استخدام أدوات الإيرادات والتمويل المستندة إلى الأراضي			لا توجد بيانات	لا توجد بيانات	لا توجد بيانات	لا توجد بيانات	لا توجد بيانات	لا توجد بيانات									
				نسبة موظفي المدن/الحكومات الإقليمية المدربين في التخطيط المالي والإدارة	نسبة مئوية							15;30	الصندوق الاجتماعي للتنمية								
				* نسبة المدن والحكومات الإقليمية التي لديها موظفين مدربين على صياغة وتنفيذ سياسات التنمية الحضرية	نسبة مئوية							40									
				* عدد مرافق المياه والصرف الصحي العامة المشاركة في برامج بناء القدرات المؤسسية	نسبة مئوية				20;50	20;50	20;50		يونيسيف								
				*عدد الدول التي شاركت في ورش عمل بناء القدرات بشأن مؤشرات الأجندة الحضرية الجديدة	دول							75	موائل الامم المتحدة								
		(2.3.3) تكنولوجيا المعلومات والابتكار	(2.3.3.1) تطوير بيانات ومنصات رقمية سهلة الاستخدام وتشاركية للبيانات من خلال أدوات الحُكومة الإلكترونية والحوكمة الرقمية	* معايير الأداء المنشورة على المستوى دون الوطني	نسبة مئوية				< 20				مركز صنعاء للدراسات UNDP								
				* نسبة المدن التي تستخدم أدوات الحوكمة الإلكترونية والحوكمة الرقمية الموجهة للمواطنين					< 10				وزارة التخطيط والتعاون الدولي								
				* نسبة المدن التي تستخدم أنظمة المعلومات الجغرافية المكانية					10;15				UNDP								